

هيئة الزكاة الوطنية الأندونيسية (بازناس)
تقييم إقتصادي إسلامي

The Indonesian National Zakat Board (BAZNAS)
Islamic Economic Evaluation

*ريا أغوستينا طحاوي / طالب دكتوراه اقتصاد ومصارف اسلامية جامعة اليرموك
** أحمد محمد السعد / استاذ دكتور / اقتصاد ومصارف اسلامية جامعة اليرموك

المخلص

هدفت هذه الدراسة الي بيان الواقع الميداني والتشريعي للزكاة ومؤسساتها في اندونيسية وفي هذه الحالة هيئة الزكاة الوطنية (بازناس)، وبيان عن الهيكل التنظيمي للهيئة ونظامها الداخلي وبيان مدى موافقة وامتثال الواقع التشريعي المعمول لأنشطة الهيئة مع الأصول الشرعية، وبيان عن كفاءتها في الجباية والتوزيع، بالإضافة الى الكشف عن المشكلات التي تواجهها الهيئة ومحاولة إيجاد الحلول لها، وتميزت الدراسة في انها تبحث عن مؤشر الزكاة الوطني كأداة للتقييم وأداء الزكاة في أندونيسية على مستوي الكل بجميع أنحاء الدولة ولم تختص بفروع المعين.

وتوصلت الدراسة إلى النتائج منها : وجود القصور والفجوة بين إجمالي حصيلة الزكاة التي يمكن تحصيلها وحصيلة الزكاة التي تم تحصيلها فعلياً، وضعف الوعي المزكي في أداء واجباته، وذلك بناءً على ضعف الدعم الحكومي لمؤسسات الزكاة سواء كانت الدعم في شكل القوانين أو دعم في شكل تخصيص الميزانية الحكومية لتتحمل تكاليف الهيئة في القيام بوظائفها، وضعف ثقة الجمهور لدي الهيئة وذلك بناءً على ضعف الكوادر البشرية لدي مؤسسات الزكاة في القيام بوظائفهم ولم يظهر آثار الزكاة على رفاهية المستحق على الوجه الملموس، فينبغي للهيئة تحسين إدارتها في الجباية وتوزيع الزكاة وتنويع آليات دفع الزكاة من ناحية وتنويع برامج التوزيع من ناحية أخرى وكذلك تحسين الاستراتيجية وذلك من أجل تفعيل الزكاة وتأثيرها على المستحقين، بالإضافة الى تحسين نظام قوائمات / قائمة البيانات، والتوعية عنالأداة للتقييم أداء الزكاة حتي تتمكن من خلالها معرفة كفاءة الهيئة في الجباية والتوزيع وتصحيح الحالات السيئة في المجتمع.

This study aimed to clarify the field and legislative reality of Zakat also its foundation in Indonesia, so in this case the National Zakat Authority (Baznas). In addition to statement on the organizational structure of the authority, its internal system, and a statement of the extent of approval, compliance of the applicable legislative reality with the activities of the body with the legal principles. Not just that but also a statement of its efficiency in collecting and distributing, in addition to detecting the problems facing the authority and trying to find solutions to these problems, The study was distinguished in that it searches for the national zakat index as a tool for evaluating the performance of zakat in Indonesia at the level of the whole country in all parts of the country which mean At the level of everyone in all parts of the country and not concerned with the branches of the appointed. The study found results, including: the existence of deficiencies and the gap between the total collection of Zakat that can be collected and the outcome of Zakat that was actually collected, and the weak awareness of Zakat in performing its duties based on weak government support for Zakat institutions, whether the support is in the form of laws or support in the form of allocating the government

budget to bear The costs of the authority in carrying out its function, and the lack of public confidence in the authority based on the weakness of the human cadres of the institutions.

Accordingly the authority should improve its management in the collection and distribution of zakat, diversify the mechanisms of paying zakat on the one hand, diversify distribution programs on the other hand, improve a strategy for activating zakat and its impact on the beneficiaries, in addition to improving the data list system, and awareness-raising tool for assessing the performance of Zakat in order to know the efficiency of the authority in Collection, distribution and correction of bad conditions in society

الكلمات الدالة : هيئة الزكاة الوطنية (بازناس)، مؤشر الزكاة الوطني (IZN)

المقدمة

تحتل الزكاة في الإسلام مكانة رفيعة ومنزلة سامية، فهي ركن من أركانها الأساسية، وهي تشكل أهم دعامة من الدعائم الإسلام الاقتصادية الكبرى للمجتمع ، وقدرها الله تعالى لعباده لحكم وأهداف سامية، من أهمها ما ورد فيه قوله تعالى : **خُذْ مِنْ أَمْوَالِهِمْ صَدَقَةً تُطَهِّرُهُمْ وَتُزَكِّيهِمْ بِهَا وَصَلِّ عَلَيْهِمْ إِنَّ صَلَاتَكَ سَكَنٌ لَهُمْ وَاللَّهُ سَمِيعٌ عَلِيمٌ (التوبة : 103).**

وتمثل الزكاة تشريعاً منظماً يسهم الي حد كبير في الضمان الاجتماعي بشكل شامل، ووسيلة من وسائله الناجحة لتحقيق التكافل الاجتماعي بين أفراده، فالزكاة في الإسلام عبادة فردية ونظام اجتماعي في آن واحد، وهي كنظام يحتاج تنفيذه إلى موظفين يقومون بجبايتها من الأغنياء، وتوزيعها في مصارفها الشرعية، وهؤلاء هم العاملون عليها الذي ورد ذكرهم في قوله تعالى: **إِنَّمَا الصَّدَقَتُ لِلْفُقَرَاءِ وَالْمَسْكِينِ وَالْعَمَلِينَ عَلَيْهَا وَالْمُؤَلَّفَةِ قُلُوبُهُمْ وَفِي الرِّقَابِ وَالْغُرَمِينَ وَفِي سَبِيلِ اللَّهِ وَابْنِ السَّبِيلِ فَرِيضَةً مِّنَ اللَّهِ وَاللَّهُ عَلِيمٌ حَكِيمٌ (التوبة: 60)** فالآية الكريمة جعلت العاملين عليها من ضمن الأصناف المستحقة للزكاة، بمعنى أن أجور عملهم تصرف لهم من حصيلة أموال الزكاة، وليس من قبل صاحب المال أو أي جهة أخرى.

ويدور المحور الرئيس لهذه الدراسة حول الهيئة الزكاة الوطنية (بازناس) كونها المؤسسة الوحيدة التي فوض إليها أن تتولى عملية الإدارة والتنظيم لجميع المؤسسات الزكوية في إندونيسية، بأمر مباشر من رئيس الجمهورية الأندونيسية وتقوم الهيئة بعملية الجباية، والتوزيع، وإدارة الأموال الزكاة في أندونيسية، ولأهمية هذه الهيئة كونها المنظم والمشغل بجمع الزكاة وتوزيعها في آن واحد، فرأيت أن أقوم بدراسة هذه الهيئة وتقييم عملها من منظور اقتصادي إسلامي.

مشكلة الدراسة :

تكمن المشكلة في وجوع الفجوة بين مقدار الزكاة الواجب تحصيله حتى عام 2016م هو 217 ترليون روبية، و ما ثبت تحصيله هو 3,7 ترليون تقريباً. مما يتضح من وجود قصور في عملية التحصيل، ويترتب على هذا ضياع كثير من أموال الزكاة دون أن تصل إلى مستحقيها، حيث فوض رئيس الجمهورية الإندونيسية بازناس في هذا المجال، وحتى نقيس كفاءة هذه الهيئة، ستقوم الباحثة بهذه الدراسة، و يبنني على هذا طرح السؤال الرئيس التالي:

س- ما التقييم الفقهي والإقتصادي لهيئة الزكاة الوطنية الأندونيسية (بازناس) ؟
ويتفرع منه الأسئلة التالية :

- كيف نشأت هذه المؤسسة وما نظامها الأساسي وهيكلها التنظيمي ؟ وما هي أهم التشريعات والقوانين لهذه المؤسسة ؟
- ما آليات الجباية لهذه المؤسسة؟ وما تقييمها فقهاً واقتصادياً؟
- كيف تقوم الهيئة علي توزيع وتنمية أموال الزكاة، وما تقييمها فقهاً و اقتصادياً؟
- ما المشكلات والصعوبات والتحديات التي تواجهها الهيئة؟ وما الحلول المقترحة لمواجهتها؟
- وما هو الأداة للتقييم أداء الزكاة فيها؟ وكيف تطبق هذه الأداة؟

أهداف الدراسة :

فتهدف هذه الدراسة الى :

- عرض نشأة الهيئة وتطورها والتعريف بنظامها، وهيكلاها التنظيمي، والجهات المشرفة.
- توضيح كيفية جباية الزكاة لبازناس وبيان التقييم الفقهي والاقتصادي لها.
- تقييم دور المؤسسة في استثمار وتنمية أموال الزكاة، فقها واقتصاديا.
- دراسة المشكلات والصعوبات التي تواجهها هيئة الزكاة الوطنية في أداء مهمتها ومحاولة إيجاد الحلول لتلك المشكلات والصعوبات.
- بيان عن مؤشر الزكاة الوطني كالأداة للتقييم أداء الزكاة وكيفية عمليته.

أهمية الدراسة :

- تكتسب أهمية هذه الدراسة في النقاط الآتية :
- 1- لأهمية فريضة الزكاة، وبيان دورها في تحقيق الضمان الاجتماعي لأفراد الدولة، وكون هذه المؤسسة هي الوحيدة المفوضة من قبل الدولة بجمع الزكاة من مصادرها وتوزيعها على مستحقيها.
 - 2- ومن خلال الاطلاع على البيانات تبين وجود قصور في جباية الزكاة، حيث ما تجبیه هذه المؤسسة لا يساوي إلا نسبة ضئيلة من الواجب تحصيله، فهذه ظاهرة تحتاج إلى اهتمام، لبيان مواطن الخلل والتقصير في الجباية.
 - 3- وأن هذه المؤسسة هي المسؤولة عن إصدار التراخيص للمؤسسات الخاصة التي تقوم بجمع الزكاة وتوزيعها، وهي التي تشرف على جميع فروعها وعلى الفروع الخاصة.

مصطلحات الدراسة :

- ترد خلال هذه الدراسة بعض المصطلحات المختصرة منها :
- 1- هيئة الزكاة الوطنية (بازناس = BAZNAS) وهي كلمة مختصرة من *Badan Amil Zakat Nasional* ويطلق عليها باللغة العربية " هيئة الزكاة الوطنية " : وهي تعد المؤسسة الرسمية الوحيدة التي أسستها الحكومة بقرار من رئيس الجمهورية الأندونيسية رقم 8 سنة 2001م، وتهدف إلى تخطيط عملية تحصيل وتوزيع وتنمية الزكاة والصدقات وإدارتها ومراقبة عملها بالإضافة إلى تحمل المسؤولية التنظيمي علي المستوى الوطني.
 - 2- مؤسسة عامل الزكاة (اللاز = LAZ) وهي كلمة مختصرة من *Lembaga Amil Zakat* ويطلق عليها باللغة العربية " مؤسسة عامل الزكاة الخاصة " وهي المؤسسة التي شكلتها المجتمع او الفرد او المؤسسة عامل الزكاة الخاصة وتهدف علي مساعدة جباية الزكاة والتوزيع والإدارة الزكاة سواء كانت علي المستوي الوطني او المحلي أو الإقليمي.
 - 3- (UPZ) عبارة عن وحدة الجمع الزكاة التي أنشأت في الوزارات والشركات التجارية تابعة للحكومة والشركات التجارية مملوكة ملكا خاصا وجميع فروع الهيئة في السفارات الأندونيسية خارج البلاد.
 - 4- (إزن) IZN: وهي كلمة مختصرة من *Indek Zakat Nasional* ويطلق عليها باللغة العربية " مؤشر الزكاة الوطني " : وهي عبارة عن أداة تقييم أداء الزكاة وتأثيرها على مستوى رفاهية المجتمع، وهو مقياس لفعالية الزكاة في المجتمع.

الدراسات السابقة :

- 1- دراسة عماد بركات (1990م)، بعنوان : " إستثمار أموال الزكاة في الإقتصاد الإسلامي " ¹. هدفت هذه الدراسة الي إيضاح نظام الزكاة، وتوصف الزكاة كأداة أساسية تباشر دورها التنموي لأنها تؤمن موردا دائما وثابتا ووافر الحصيله، وان جباية الزكاة هي من واجبات الدولة المسلمة، وخلصت الدراسة الى جواز إستثمار أموال الزكاة لتحقيق مصلحة مستحقيها مع مراعاة الضوابط الشرعية.
- 2- دراسة فرحان (2008م) بعنوان : " مؤسسات الزكاة وتقييم دورها الاقتصادي: دراسة تطبيقية للفترة من 2000م -2006م " ². هدفت هذه الدراسة إلى تقييم واقع مؤسسات الزكاة في الدول الإسلامية، وتطويره، بما يضمن تعزيز دورها الاقتصادي، وخلصت الدراسة الى النتائج ان هناك قصور في البنية التشريعية والتنظيمية لمؤسسات الزكاة محل الدراسة يسهم في إضعاف أداء تلك المؤسسات، وبالتالي في تدني كفاءتها في مجالي التحصيل والإنفاق.

- 3- دراسة محمد بن سالم اليافعي (2012م-2013م)، بعنوان: " نحو صندوق خليجي للزكاة المعوقات و الحلول تقدير إقتصادي إسلامي " ⁱⁱⁱ. هدفت الدراسة الى بيان التأصيل الشرعي لجباية الزكاة وتوزيعها و دراسة وضع صناديق الزكاة في دول مجلس التعاون الخليجي وتشخيص مواطن ضعفها وسبب غياب جاه الحاكم وهيبته عن تلك الصناديق. وخلصت الدراسة إلى عدد من النتائج أهمها ما يلي: النقص في التشريعات، وعدم تمتع مؤسسات الزكاة بالحق اللازم من ولي الأمر، قلة الوعي بالأهمية الشرعية والاقتصادية والاجتماعية لجباية الزكاة.
- 4- دراسة عبد الرحمن نجار (2015م) بعنوان: " تقييم تجربة صندوق الزكاة الجزائري 2003م - 2009م " ^{iv}، هدفت هذه الدراسة إلى تقييم تجربة صندوق الزكاة الجزائري، والتعرف على كفاءة وفعالية الصندوق في مجالي جمع الزكاة وتوزيعها، و بيان التحديات التي يواجهها صندوق الزكاة الجزائري، والحلول المقترحة لتفعيل دور الصندوق، وخلصت الدراسة إلى ضعف فعالية صندوق الزكاة الجزائري في جمع الزكاة، وأنه لا بد من إصلاح واقع صندوق الزكاة الجزائري قانونيا وتنظيميا.
- 5- دراسة سيتي خديجة بنت أوغ داود (2015م) بعنوان: " تطبيق الزكاة في بروناي دار السلام " ^v، تهدف الدراسة الى بيان الزكاة وتطبيقها في بروناي دار السلام من حيث جباية الزكاة وتوزيعها في بروناي دار السلام، و بيان مدي فعالية مؤسسة الزكاة في إدارتها، بيان أثر الزكاة في تحقيق عدالة التوزيع.
- 6- دراسة هدايني فرحة النساء (2017م)، بعنوان: " تحليل أداء الهيئة الزكاة الوطنية فرع محافظة البندوغ بالإستخدام المؤشر الزكاة الوطني " ^{vi}، تهدف الدراسة الي تقييم أداء إدارة الزكاة التي تشمل على اسهامات جهات متعددة منها الحكومة و افراد المجتمع و المؤسسات المعنية في الزكاة و أثرها في تنمية وإعانة المستحقين بمحافظة البندوغ، وخلصت الدراسة الى النتيجة على ان تأدية إدارة الزكاة في البندوغ ليس جيدة حيث قدر نسبة مؤشرها 0,355.
- منهجية الدراسة :**

تتبع الدراسة المنهج الإستقرائي ليحيط بماهية موضوع الدراسة، والمنهج الوصفي التحليلي من خلال عرض الواقع التشريعي والتنظيمي لهيئة الزكاة الوطنية، وتقييم كفاءة الهيئة وتقدير حجم دورها الإقتصادي، وتحليل البيانات اللازمة للدراسة، وتعتمد الدراسة على قوانين الدولة، وتعليمات رئيس الجمهورية الأندونيسية، وفتاوي مجلس علماء أندونيسيا ووالنظام الداخلي للهيئة.

كذلك تتبع الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، بالرجوع إلى مصادر المعلومات الأولية المتمثلة بالبيانات والإحصائيات، والمقابلات الشخصية مع مسؤولي الهيئة والموظفين العاملين فيها والرجوع الى المصادر الثانوية المتمثلة بالكتب والمجلات والرسائل العلمية المحكمة وما هو منشور عبر الإنترنت واستخدمت الباحثة مؤشر الزكاة الوطني (IZN) كأداة للتقييم تأدية الزكاة ومدى فعالية إدارة الزكاة للمؤسسات ويدخل في ذلك الحكومة ومساهمة المجتمع ومؤسسة الزكاة وتأثير الزكاة على الرفاهية في جميع أنحاء اندونيسيا.

المبحث الأول :

نشأة بازناس تاريخيا، قانونيا، واقفيا ودورها عالميا

المطلب الأول – ماهية هيئة الزكاة الوطنية (بازناس)

هيئة الزكاة الوطنية (بازناس) ^{vii} هي الهيئة الرسمية والوحيدة التي أنشأتها الحكومة بموجب قرار رئيس الجمهورية الأندونيسية رقم 8 لسنة 2001م، وذلك لتحقيق وظائف ومهام جباية وتوزيع الزكاة والإنفاق والصدقة على المستوى الوطني، وتم إصدار قانون رقم 23 لسنة 2011م، بشأن إدارة الزكاة، وهذا القانون يعزز دور البازناس كمؤسسة مخولة لإدارة الزكاة على الصعيد الوطني. وهي مؤسسة حكومية مستقلة شبه رسمية، ومسؤولة أمام رئيس الجمهورية الأندونيسية من خلال وزير الشؤون الدينية،

وبالتالي فإن بازناس نيابة عن الحكومة والمسؤولة عن الإشراف على إدارة الزكاة التي تقوم على أساس: الشريعة الإسلامية، والثقة، والنفعية، والعدالة، والتطبيق القانوني، والتكامل، والمساءلة، وتهدف الهيئة إلى أن تكون إدارتها أفضل لإدارة للزكاة وتحصل أكثر ثقة في أنحاء العالم، ولها مهام عديدة منها التنسيق بين المؤسسات الزكوية لتحقيق الأهداف الوطنية وتطوير وسائل إدارة الزكاة وتوسيع دوائر توزيع الزكاة ومنافعها وبالتالي المساهمة في التخفيف من حدة الفقر، وتحسين رفاهية المجتمع، وزيادة المساواة الاجتماعية.

المطلب الثاني - نشأة هيئة الزكاة الوطنية (بازناس) تاريخياً

منذ دخول الإسلام إلى إندونيسيا في بداية قرن السابع المسيحي^{viii}، كانت الزكاة تعتبر أحد مصادر التمويل لنشر التعاليم الإسلامية وكذلك التمويل في نضال الشعب الإندونيسي لمواجهة الاستعمار الهولندي، والمكان الذي يتم استخدامه لحفظ وإدارة أموال الزكاة كان المساجد، أو المصليات. وحققوا عدد من السلاطين سلطانتهم بدعم التمويل الداخلي (الزكاة) من المسلمين أنفسهم، مثل، السلطنة في أتشيه^{ix}، وسلطنة غرب سومطرة، وبانتن، وماتارام، وديماك، وغوا وتيرنات، وهذا دليل نجاح السلطنات في الاستفادة من المصادر المالية والاقتصادية من خلال تحسين نوعية الاقتصاد القومي لدى المجتمع، عن طريق تنظيم الموارد المالية الإسلامية مثل الزكاة، والحفاظ على الأوقاف والوصايا والتبرعات والصدقات.

وفي بداية الفترة الاستعمارية، لم تتدخل الحكومة الهولندية في شؤون الموارد المالية الإسلامية ولكنهم عندما رأوا مدى ضخامة مصادر التمويل الإسلامي التي تمت إدارتها بشكل عام في المساجد لمواجهة الحرب ضد الاستعمار^x، مثل مصدر التمويل حرب أتشيه (1873م - 1903م) في 4 أغسطس 1893م، كما استخدم المستعمر الهولندي حربهم من حصيلة الضرائب^{xi}، وبذل المستعمر الهولندي جهده لتنظيم الموارد المالية الإسلامية وأصدرت حكومة الهولندية قانون Bijblad رقم 1892م الذي احتوى على سياسة الحكومة للإشراف على تنفيذ الزكاة التي قام بها رئيس القوم أو نائبه بناء على ماأختره الهولندي لغرض تقليل قوة دور الزكاة عند المجتمع^{xii}. ووقعت كثير من الانحرافات في استخدام أموال المسلمين من قبل الحكومة الهولندية، وبعد الفترات طويلة ظهور حركة الزكاة من قبل الرؤساء الأربعة بعد سوهارتو، وأصدر القانون رقم 38 لسنة 1999م في شأن إدارة الزكاة، وأصدر التعليمات رقم 8 لعام 2001م بشأن هيئة الزكاة الوطنية، وقام عدد براميج الزكاة، كل هذه المؤشرات الإيجابية كانت بسبب الوعي على تنفيذ الأوامر الدينية بين المسلمين وظهور تطورات متقدمة لدى المجتمع، واستمر تطوير القوانين الزكاة الى عصرنا اليوم كما لعبت دور ها عالمياً من خلال مشاركتها في منتديات الزكاة على المستوى العالمي^{xiii}.

وينعكس دور إندونيسيا في مسار ها عالمياً من خلال مشاركتها في World Zakat Forum (WZF) أي منتدى الزكاة العالمي في عام 2010م كمنتدى مهم لإظهار دور الزكاة عالمياً. وإن تأسيس منتدى الزكاة العالمي شكل من أشكال الوعي في تنظيم ومناقشة مسائل وقضايا الزكاة العالمية بشكل مؤسسي من خلال اجتماع مؤسسات الزكاة العالمية في آن واحد بهدف ممارسة التخطيط والتطوير العالمي للزكاة، وبوجود المنتدى العالمي للزكاة فإن هيئات الزكاة تكون قادرة على الاستفادة من هذه المنتديات في صياغة حلول فعالة للعديد من القضايا الاجتماعية والاقتصادية للناس من خلال أدوات الزكاة، ولمناقشة آليات التعاون في ممارسة الزكاة المتعلقة بالقضايا الدبلوماسية وغيرها من القضايا ذات الصلة^{xiv}.

المطلب الثالث - التشريعات وهيكل التنظيمي لهيئة الزكاة الوطنية (بازناس)

إن نظام الزكاة في الأندونيسية حسب تصنيف النظام الزكاة العالم الإسلامي داخل تحت نموذج إدارة الزكاة الجزئي، حيث تمتلك الدولة بالفعل أساساً قانونياً أو قواعد رسمية تحكم الزكاة، لكنها لم تجعل الزكاة واجباً يجب على المواطنين الوفاء به بموجب قانون الدولة، يركز هذا النموذج على الجوانب المؤسسية ونظام إدارة الزكاة، ولا تزال الزكاة أداة طوعية، حيث لا توجد أية عقوبات للمتبعين عن أداء الزكاة، رغم أن هذا النموذج ليس مثالياً بعد، ولكن من حيث إدارة الزكاة والنظام المؤسسي، يمكن تحسين جودتها، وهو المفعل في أندونيسيا، ومن بين القوانين السارية المفعولة لإدارة الزكاة ما يلي؛ 8 القوانين

متعلقة بإدارة الزكاة، 22 التشريعات متعلقة بهيئة الزكاة الوطنية، 6 القوانين متعلقة ببازناس الإقليمي والمناطق/ المدن، 3 القوانين متعلقة بمؤسسة إدارة الزكاة الخاصة المنشأة من قبل المجتمع، 4 القوانين متعلقة بوحدة جباية الزكاة، 6 القوانين متعلقة بتنظيم العلاقة بين الزكاة والضريبة، وقرار المحكمة الدستورية رقم 86 / 2012 / PUU-X بشأن طلب بعض المؤسسات الخاصة على اختبار القانون رقم 23 لسنة 2011م بشأن إدارة الزكاة، و9 التشريعات من قبل هيئة فتاوي مجلس علماء الأندونيسية متعلقة بإدارة الزكاة^{xv}.

فقد نظم فيها نواحي المتعددة في إدارة الزكاة إلا ان الحكم أداءها لا زال طوعيا ليس إجباريا فلا بد للهيئة بذل جهدها لإغراء الأرباب الأموال في إخراج زكاتهم وتحسين أدائها في جميع النواحي سواء كانت في تصيغ الهيكل التنظيمي للهيئة ونظامها الداخلي أو في تحديد مهام لكل الجهات المشرفة ذو المسؤولية في إدارة الزكاة بما في ذلك الفئة من المجتمع الذي يقوم بدور الإشراف والرقابة على إدارة الزكاة التي تقوم بها المؤسسات الزكوية.

وحسب القانون رقم 23 لعام 2011م واللائحة الحكومية رقم 14 لعام 2014م^{xvi} أن السلطة الرئيسية في تنفيذ إدارة الزكاة في إندونيسيا هي الحكومة من خلال وزارة شؤون الدينية، فتشكيل بازناس كمنفذ لسلطة إدارة الزكاة على المستوى الوطني في إندونيسيا من قبل وزارة الشؤون الدينية، بينما تعيين أعضاء بازناسا المركزي يتم من قبل رئيس جمهورية إندونيسيا وبموافقة مجلس النواب لجمهورية إندونيسيا. أما انشاؤها على المستوى الإقليمي يكون القرار من رئيس المنطقة بناء على توصية رئيس مكتب وزارة الشؤون الدينية الإقليمية، كذلك الأمر في تشكيل بازناس المناطق / المدن، ويتكون أعضاء بازناس من الرئيس ونائب الرئيس وتسعة أعضاء، ثلاثة منهم وكيل من وزارة الشؤون الدينية ووزارة الداخلية ووزارة المالية، وستة آخرين من عناصر المجتمع، وأن مدة عضوية عضو بازناسا صالحة لمدة (خمس) سنوات، وقد نص القانون على أن الحكومة (التي يقوم بها وزير الشؤون الدينية) والحكومة (التي يقوم بها الرئيس الإقليمي أو المحافظ) لها وظيفتان، وهما التوجيه والإشراف، والتسهيل والتوعية والتعليم، بما يعني هذا الإشراف في شكل تخصيص ميزانية الدولة من قبل وزير الشؤون الدينية، وميزانية الإقليمية من قبل الحاكم أو المحافظ في توفير المصروفات من بينها أسس وأدوات (مرافق) الأنشطة المكتبية، بالإضافة إلى تحمل التكاليف أنشطة التوعية بجميع وسائلها وتكاليف برامج الجباية والتوزيع، ونص القانون نظام الإستقالة لأعضاء الهيئة، إجراءات تقديم التقارير والمساءلة، عقوبات الإدارية لمؤسسات الزكاة إذا التعدي في أداء وظيفتها.

المطلب الرابع – واقع هيئة الزكاة الوطنية (بازناس) وإنجازاتها

أندونيسيا دولة أكبر سكانها المسلمين في العالم تصل إلى 207.2 مليون شخص أو 87.18% من إجمالي السكان ولديها إمكانية الزكاة العظيمة، وتطورت الزكاة تطوراً سريعاً، خاصة في الفترة الأخيرة، إلا أن نمو الزكاة لا زال بعيداً جداً مقارنة عن ما يمكن تحصيله فعلياً. وقدرت الدراسة المركز الدراسة الإستراتيجية للهيئة الزكاة الوطنية عام 2019م على أن حجم الزكاة المحتملة في إندونيسيا في عام 2019م تصل إلى 233,8 تريليون روبية^{xvii}. تحصل هذا التقدير من دراسة عن المؤشر خريطة إمكانية الزكاة التي تشمل على إمكانية حصيلة الزكاة من مصادر مختلفة، منها زكاة الدخل هو القطاع الذي يحتوي على أعلى قيمة محتملة للزكاة بقيمة 139.07 تريليون روبية، تليها زكاة النقد البالغة 58.76 تريليون روبية، والزكاة الزراعية بقيمة 19.79 تريليون روبية، وزكاة ثروة الحيوانات بقيمة 9,51 تريليون روبية ونسبة أدنى من زكاة الشريكات التجارية بقيمة 6,71 تريليون روبية، وهذه الإمكانيات لم يثبت تحقيقها فعلياً وثبت أن إجمالي حصيلة زكاة التي تم جبايتها في هذا العام 10,22 تريليون روبية أو ما يساوي 4,3% من إجمالي حصيلة المحتملة، هناك فجوة عالية جدا بين الإمكانيات وما ثبت تحصيلها واقعيًا، ممن يتطلب جهد أكثر من المؤسسات الزكاة في تفعيل أدائها ووظيفتها.

وأدت بازناس دورها في الحد من الفقر في أندونيسيا بنسبة 18% أو بما يساوي 4,5 مليون من الفقراء والمساكين المستفيدين ببرامج التوزيع والتنمية لدى بازناس في عام 2016م في شكل ZCD (الزكاة

لتنمية المجتمع) بهذا البرنامج تمكنت بازناس علي توفير مشروعات ووسائل الإنتاجية للفقراء والمساكين، وبهذا حصلت بازناس عديد من الإنجازات والجوائز، فأصبحت بازناس مرجعا لتنمية إدارة الزكاة في جميع المناطق وخاصة بالنسبة لبازناس الإقليمية وبازناس المناطق / المدن، وتتعاون البازناس في عملها مع مجلس نواب جمهورية الإندونيسية للجنة الثامنة، وتم إدراج بازناس كدائرة مثل بقية الوزارات والمؤسسات التي تستفيد من ميزانية الدول في دفع تكاليف ومصروفاتها، وفازت بجوائز مختلفة منها حصلت بازناس على شهادة ISO 9001: 2000 والحصول على شهادة ISO لسلسلتها الأخيرة، ISO 9001: 2008، حصلت بازناس أيضًا على جائزة أفضل إدارة جودة من مؤسسة كريم للاستشارات التجارية، ونجحت في الحصول على لقب أفضل التقارير المالية للإدارات المستقلة غير الحكومية وفقا لوزارة المالية الإندونيسية، وفازت بجائزة "أفضل مخترع ببعض برنامج ابتكار" و "الأفضل في إدارة الشفافية" في جائزة IMZ (Indonesia Magnificence of Zakat) لعام 2011م، وحصلت على جائزة العالمية (GIFA) Global Islamic Finance Award التمويل الإسلامي العالمي لعام 2018م في مجال برنامج التوزيع وبرنامج الإنسانية ، في الهرسك- البوسنية، وحصلت على جائزة Global Good Governance SDGs Champhion Award 2020، كل هذا دليل على ان بازناس قد بذلت جهودها في القيام بمهامها ووظائفها حتى أنجزت العديد من الإنجازات، وساهمت أفضل مساهمة في إدارة الزكاة بتقديم الإختراعات والإبتكارات المتعددة بآليات الجباية والتوزيع والتنمية سواء كانت في شكل برامج او مشاريع إنتاجية أو تقدم تكنولوجي، و تمسك بازناس بمبادئ ومعاييرها التشغيلية وتقديم أفضل الخدمات لجميع الجهات المعنية في إدارة الزكاة، وفي 2019م حصلت بازناس على أفضل المؤسسة في الجباية الزكاة الإلكترونية من قبل البرنامج (إيفا) جائزة للمؤسسات الجباية في الأندونيسية IFA Award 2020^{xviii}.

المبحث الثاني :

كفاءة هيئة الزكاة الوطنية المتعلقة بالجباية، والحفظ وتقييمها اقتصادياً وفقهاً

المطلب الأول – الجباية والعوامل المؤثرة فيها

تعريف الجباية عند مجلس العلماء الأندونيسي هي عملية جمع أموال الزكاة والتي تشمل عملية تسجيل بيانات المزمكين الأفراد أو الشركات الملزمة لأداء فريضة الزكاة في قوائم البيانات، وعملية إثبات الأموال التي تجب عليها الزكاة وتحديد الأنصبة والمقدار الواجب إخراجها وكذلك تحديد الشروط الواجبة توافرها في هذه الأموال كما هو منصوص عليها^{xi}. وبهذا التعريف لم يذكر القانون حكم إلزامية الزكاة كما هو معروف شرعاً، فحكم جباية الزكاة فيها التطوعية . بموجب قانون الحكومة الأندونيسية يمكن للهيئة استلام بعض الأموال، و تحصيلها من مصادرها المالية من خلال^{xx}: الزكاة، والإنفاق ، والصدقات، والتبرعات الاجتماعية الدينية الأخرى^{xxi}، الميزانية الحكومية، والإيرادات والميزانيات الإقليمية، وصناديق المسؤولية الاجتماعية للشركات الموجهة للبيئة وأفراد المجتمع حولها، وصناديق تقاسم الأرباح، وخدمات الحسابات الجارية، والمصادر الأخرى التي لا تتعارض مع الشريعة الإسلامية واللوائح القانونية.

ومن العوامل المؤثرة في جباية الزكاة^{xxii} ؛

- 1- ضعف ثقة الجمهور علي مؤسسات الزكاة وأنشطتها، حيث نشأت مؤسسات الزكاة تابعة للأحزاب والمؤسسات السياسية أو تابعة لإدارة معينة لها صورة سلبية ظهر فيها الفساد،
- 2- وضعف الوعي بأداء الزكاة عن الجمهور بسبب أن أغلبية المسلمين في الأندونيسية لا يفهمون الشرائع الزكاة بشكل جيد، أو بعضهم يعرفون حكم الزكاة ولكنهم لا يفهمون كيفية الحساب مقدار الواجبة زكاة من أموالهم،
- 3- ضعف الإطار التنظيمي والمؤسسي للزكاة في الأندونيسية، وانخفاض الكفاءة والفعالية لدى المؤسسات واللجان في تنمية أموال الزكاة، وتركز الجباية في نوع معين من مال الخاضعة للزكاة كأن تؤخذ من

المجتمع زكاة الفطر في شهر رمضان وتؤخذ زكاة المال فقد من زكاة المهين الحكومي فقط دون غيرها من الموارد الأخرى كعروض التجارة، الزروع والثمار، المنتجات البحرية وغيرها من الأموال الخاضعة للزكاة، وانخفاض الحوافز التشجيعية للزكاة، كأن تجعل نسبة المدفوعة لفريضة الزكاة مخصصا لمقدار نسبة الضريبة مما يتطلب من الحكومة تشجيع الهيئة من حيث تنظيم القوانين المتعلقة بالزكاة حتى تعزز الهيئة عملها.

المطلب الثاني - استراتيجية لتفعيل جباية الزكاة على المستوى الوطني^{xxiii}

قامت المؤسسة الزكاة بالنشر للإعلام والتوعية للمزكين عن المشاريع التي تفعلها في أموال الزكاة وما يتم تنفيذها من الأنشطة توزيعاً وتنميةً لتحقيق المصالح المجتمعية حتى يفهم المزكي أن الزكاة هي عبادة لها موقع استراتيجي للغاية من حيث الرفاه الديني والاجتماعي والاقتصادي. وقامت بتوعية العاملين عن أحكام وتشريعات الزكاة لإنجاز عملهم حتى تكون بازناس قادرة على توفير الراحة واليقين لدى المزكين تجاه مؤسسات الزكاة وضمان وصول أموالهم إلى مستحقيها.

من بين وسائل التوعية والإعلام في تفعيل الجباية؛ إنشاء البرامج والجلسات لدراسة أحكام الزكاة ونصوصها الشرعية، وتشكيل وحدات جباية الزكاة في بعض الدوائر الحكومية، تعزيز جباية الزكاة من الشركات والمؤسسات، افتتاح مكاتب خدمات لدفع الزكاة والإنفاق والصدقة في الأماكن العامة مثل المحلات التجارية، التعاون مع عدد من الجهات في منح تسهيلات دفع الزكاة والإنفاق والصدقة، وجود خدمة إدارية للمزكي الجديد، وقامت بمعالجة شكاوى المزكين، وتفعيل خدمات خاصة للمزكين، والإجابة عن الاستفسارات الخاصة بالزكاة والإنفاق والصدقة عبر الإنترنت، وتطوير موقع إلكتروني يمكن الوصول إليه بسهولة بلغتين (الإنجليزية والإنجليزية)، تحسين روابط مواقع الإنترنت مع الوزارات والمؤسسات ووسائل الإعلام الداخلية، إعداد وطباعة تقرير سنوي، وعقد زيارات وجلسات الاستماع مع جهات وسائل الإعلام الإلكترونية والمطبوعة، عقد تعاون وإتفاقية مشترك مع وسائل الإعلام الإلكترونية كوسيلة للدعاية وترويج البرنامج، التوعية بالقوانين واللوائح الخاصة بالزكاة، نشر نتائج مؤتمر فقه الزكاة الدولي لعام 2015م والتعاون مع منتدى الزكاة العالمي، التوعية في قصر الرئيس الجمهوري وعقد برنامج استلام أموال الزكاة للرئيس وجميع وزراءه في قصره، وتفعيل الإعلانات عبر وسائل التواصل الاجتماعي (Facebook, Instagram, Twitter, Whatsapp, Line, youtube)، للوصول إلى كافة شرائح المجتمع، نشر المشاريع وبرامج الزكاة من خلال خمس قنوات تلفزيونية وكذلك من خلال وسائل الإعلام المطبوع.

ومن وسائل آخر في تفعيل الجباية؛ استخدام نظام الدفع الإلكتروني وفقاً للشرعية الإسلامية كالصراف الآلي - الرسالة البنكية القصيرة - سحب تلقائي من حسابهم - أو من خلال استخدام التكنولوجيا الرقمية في مصارف الإسلامية وفي حالة عدم وجود مصارف إسلامية في منطقة جباية أموال الزكاة يمكن استلامها من خلال بنوك التقليدية. وطورت الهيئة برامج عديدة لتفعيل الجباية على شكل موقع ويب أو تطبيق منها؛ توفر بازناس صفحة دفع الزكاة على موقعها الإلكتروني "دفع الآن"

(baznas.go.id/zakatsekarang) وتطبيق "مساحة المزكي" Muzaki Corner، بالإضافة إلى برامج التي توفره شريك المؤسسة الزكوية لجباية أموال الزكاة والتي تمت اتفاقياتها مع شركات التجارة الإلكترونية متعددة لفتح فيها قنوات دفع الزكاة مثل شركات Tokopedia وBibli وBukaLapak وKasKus وMatahariMall وأيضاً Lazada أو من خلال قنوات التكافل الاجتماعي مثلKitabisa.com. كما استخدم بازناس آليات الدفع الرقمية (الآت الصرف الآلي) المنتشرة في أماكن مختلفة لتسهيل على المزكي دفع الزكاة. وقامت BAZNAS بنشر 1700 ماكينة M-cash والتي تنتشر 60-70% في 700 مول ومراكز تجارية في جاكرتا. ويمكن أن يدفع المزكي زكاته باستخدام رمز الاستجابة السريع، فيتم إجراء الدفعات ببساطة عن طريق هواتفهم المحمولة. وتعاون بازناس مع شركة PT Gojek Indonesia من خلال قناة الدفع الخاصة بها (GO-PAY)، ويلاحظ أن هذه الوسائل الإلكترونية لها آثار إيجابية في زيادة حصيلة الزكاة، كما تم تفعيل الجباية من خلال نظام الرواتب، ويطبق هذا النظام من خلال الخصم التلقائي من الراتب الشهري للموظف في الشركات الحكومية وفي

جميع الوزارات والهيئات الحكومية، وقد انعكس ذلك إيجابياً على حصيلة جباية الزكاة على الصعيد الوطني.

واستراتيجية آخر لتفعيل الجباية من ناحية إدارية، قسم الهيئة الزكاة الوطنية مديريتها إلى خمسة أقسام ولكل قسم له خصوصيته؛ قسم (Corporate Social Responsibility) CSR وهو مختص بإدارة زكاة الشركات والصناديق لتنمية المجتمع أو صناديق المسؤولية الاجتماعية لدى الشركات، وقسم الصناديق القطاع الوطني Retail Nasional هذا القسم مختص بعقد الاتفاقيات والتعاون مع قطاعات مختلفة، كإنشاء تعاون الهيئة مع البنوك لتوفير الخدمات المصرفية في الجباية، وقسم وحدات جباية الزكاة UPZ هو قسم مختص بجمع حصيلة الزكاة من قبل وحدات جباية الزكاة التي أنشئت داخل الوزارات ومديريات الحكومة والشركات المملوكة للحكومة والشركات الخاصة، أو من خلال السفارات الأندونيسية الموقرة بخارج البلاد، قسم خدمات المزكي هو قسم مختص بإدارة جميع الخدمات التي تقدم للمزكي، مثل استشارته العاملين، وخدمات تحصيل الزكاة من بيوتهم وتذكيرهم لمواعيد أداء الزكاة، وتقديم تقارير بشكل دوري سواء كان عبر رسالة قصيرة أو عبر إيميلات أو نسخة مطبوعة ومرسلة إلى عنوان المزكي، قسم الإعلام والاتصالات في الترويج والتسويق الإلكتروني وهو قسم مختص في تجهيز أداة ترويجية وتسويقية لجميع أنشطة الهيئة في التلفزيون التابع للباناس، وإدارة جميع وسائل الإعلام ووسائل التواصل الاجتماعي المملوكة للباناس والتعاون مع شركات الاتصالات. وقامت الهيئة بالتطوير نظام قائمة البيانات SIMBA هو نظام تكنولوجي لإدارة المعلومات التابعة للباناس ويستخدم لأغراض متعددة منها: القدرة على تصوير مجموعة كاملة من الزكاة في إندونيسيا، ويمكن من خلالها تحصيل أكبر قدر ممكن من الزكاة أكثر، حيث يتجمع فيها معلومات عن المصادر المالية التي تجب فيها الزكاة، وعدد المزكين والمستحقين ومواقعهم جغرافياً، ويستخدم نظام SIMBA لتخزين جميع المعلومات التي تملكها الهيئة وتقديم التقارير إلى الرئيس، والمزكين بشكل دوري وفي الوقت المحدد، هذا الاستخدام للتكنولوجيا الإلكترونية هو أوفر من حيث الوقت والجهد والتكلفة من وسائل أخرى، فهذا نظام يسهل على باناس إدارة الزكاة على المستوى الوطني.

واستراتيجية الهيئة من ناحية تفعيل الكوادر البشرية^{xxiv} من خلال إنشاء معهد التدريب لإدارة الزكاة ومنح الشهادة للعاملين، حيث ان ثقة المزكي والمجتمع في الهيئات المديرة للزكاة ترتبط بكفاءة العاملين علاقة طردية، فكلما زادت كفاءة العامل كلما زادت ثقة المزكي، وكلما زادت الثقة كلما زاد تفعيل جباية الزكاة وحصيلتها، وتهدف هذه البرامج إلى التأكد من أن العامل لديه نفس كفاءة ومعايير العمل مثل الموظفين الآخرين. وهم مكلفون بحفظ أموال الزكاة حتى توزع على المستحقين ويده يد أمانة وهي اليد التي تكون عن ولاية شرعية، لم تكن لمصلحة صاحبها الخاصة^{xxv} أو هي ما كانت عن ولاية شرعية ولم يدل دليل على ضمان صاحبها^{xxvi}.

إذا قام العامل بواجباته بشكل صحيح، ثم ألحق ضرراً أو خسارة في تلك الأموال دون التعدي والتقصير من قبله، فلا يتحمل ضماناً أو مسؤولية، وهذا موافق بما يرد به الشارع في حكم يد الأمانة وتفصيل ذلك ما يلي:

1- ديانة: الأصل فيها أنها يد مؤتمنة مأذونة خالية عن الإثم والعدوان، ولكنها إذا تعدت أو قصرت في الحفظ فهي آثمة^{xxvii}. لقوله تعالى: وَالَّذِينَ هُمْ لِأَمَانَاتِهِمْ وَعَهْدِهِمْ رَاعُونَ. (المؤمنون: 8).
وجه الاستدلال: قال القرطبي: "و غاية ذلك حفظها والقيام بها"^{xxviii}. وقد تقدمت الأدلة على وجوب حفظ الأمانة في بيان عموم قوله صلى الله عليه وسلم: (على اليد ما أخذت حتى تؤدي).
2- قضاء: لا ضمان عليها إلا بالتعدي والتقصير وقد نصت المادة (768) من مجلة الأحكام العدلية أن: الأمانة غير مضمونة، فإذا هلك أو ضاعت بلا صنع الأمين ولا تقصير منه لا يلزمه الضمان^{xxix}. ودليل ذلك ما يلي:

والأدلة على عدم ضمان من كانت يده يد أمانة ما يأتي:

1- قوله تعالى: لَيْسَ عَلَى الضُّعْفَاءِ وَلَا عَلَى الْمَرْضَى وَلَا عَلَى الَّذِينَ لَا يَجِدُونَ مَا يُنْفِقُونَ حَرَجٌ إِذَا نَصَحُوا لِلَّهِ وَرَسُولِهِ مَا عَلَى الْمُحْسِنِينَ مِنْ سَبِيلٍ وَاللَّهُ غَفُورٌ رَحِيمٌ (التوبة: 91). فقوله: (ما على المحسنين من

سَبِيلٍ) قال ابن العربي: هذا عموم ممهّد في الشريعة، أصل في رفع العقاب والعتاب عن كل محسن، فإذا صال فحل على رجل فقتله الرجل في دفعه عن نفسه فلا ضمان عليه عندنا، لأنه محسن في عمله فلا سبيل عليه، وكذلك القول في مسائل الشريعة كلها^{xxx}.

ووجه الاستدلال بهذه الآية في عدم ضمان اليد الأمانة: أن كلمة سبيل نكرة في سياق النفي، فهي تعم، فجعل الضمان في عهدة الأمين وهو محسن سبيل منفي بالآية، فإن الأمين من غير تعد أو تفریط محسن إلى المالك، فإذا هلك المال وهو على هذه الحال من الإحسان فلا سبيل إلى تضمينه^{xxxii}.

2- روى البخاري من طريق نافع أنه سمع ابن كعب بن مالك يحدث عن أبيه أنه كانت لهم غنم ترعى بسلع، فأبصرت جارية لنا بشاة من غنمنا موتاً، فكسرت حجراً فدبختها به، فقال لهم لا تأكلوا حتى أسأل النبي صلى الله عليه وسلم، أو أرسل إلى النبي صلى الله عليه وسلم من يسأله. وأنه سأل النبي صلى الله عليه وسلم عن ذلك، أو أرسل، فأمره بأكلها. قال عبيد الله فيعجبني أنها أمه، وأنها دبخت^{xxxiii}.

وقد ترجم البخاري لهذا الحديث بقوله: إذا أبصر الراعي أو الوكيل شاة تموت، أو شيئاً يفسد ذبح أو أصلح ما يخاف عليه الفساد^{xxxiii}.

3- روى البخاري من طريق أبي موسى الأشعري رضي الله عنه، قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: (الخازن الأمين الذي يؤدي ما أمر به طيبة نفسه أحد المتصدقين)^{xxxiv}.

والبخاري رحمه الله وضع هذا الحديث في باب الإجارة للدلالة على أن من استؤجر على شيء فهو أمين فيه، وليس عليه في ذمته شيء من ضمان إن فسد أو تلف إلا إن كان ذلك بتفريط منه^{xxxv}.

4- روى الدارقطني من طريق عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: (لا ضمان على مؤتمن)^{xxxvi}.

5- القواعد الفقهية^{xxxvii} التي ترفع الضمان عن الأمين مثل:

أ- (لا ضمان على مؤتمن).

ب- (الجواز الشرعي ينافي الضمان).

الجواز الشرعي هو كون الأمر مباحاً فعلاً كان أو تركاً ينافي الضمان لما حصل بذلك الأمر الجائز من التلف، لكن بشرط أن لا يكون ذلك الأمر الجائز مقيداً بشرط السلامة، وأن لا يكون عبارة عن إتلاف مال الغير لأجل نفسه، وذلك لأن الضمان يستدعي سبق التعدي والجواز الشرعي يأبى وجوده فتتافيا.

فيد الأمانة هي: اليد التي خلفت يد المالك في حيازة ملكه، وتصرفت فيه عن ولاية شرعية في تلك الحيازة، ولم يدل دليل على ضمان صاحبها. ومتى كانت اليد تخلف يد المالك فلا شيء عليه إلا أن يتعدى. لذا يشترط أن يكون العامل مسلماً ومكلفاً، حراً، أميناً وأن يكون العامل قادراً على القيام بالعمل وعالماً بأحكام الزكاة^{xxxviii}. ويجب الاحتفاظ بأموال الزكاة النقدية في مكان به نظام أمن ملائم وجهة تتحمل مسؤولية واضحة كالصيرفة الإسلامية.

المطلب الثالث – تقييم كفاءة الهيئة في الجباية

ولتقييم كفاءة الهيئة في الجباية قامت الدراسة على مقارنة حصيلة جباية الموارد لجميع المنظمات على المستوى الوطني في سنوات مختلفة، وتبين أن إجمالي حصيلة جباية الزكاة والإنفاق والصدقات من 2002م-2019م المتزايدة من 68 مليار روبية إلى 10 تريليون روبية وهذا دليل على أن مستوى ثقة الجمهور نحو منظمات ومؤسسات إدارة الزكاة يزداد، إلا أن هذا الرقم لا زال بعيداً عن إمكانية حصيلة الزكاة التي يمكن تحصيلها ممن يتطلب الجهد أكبر لتحسين إدارة الجباية الزكاة في إندونيسيا حتى تصل إلى حدها الأمثل، حيث أن حسن الأداء الهيئة تتأثر بشكل طردي إلى ثقة المزمكين وعددهم، سواء كانت المزمكين من الأفراد والمؤسسات والشركات، حيث وصلت إجمالي المزمكين من الأفراد عام 2018م إلى 5,848,107 شخصاً ومن المؤسسات 32,846 مؤسسة وفي عام 2019م حصلت إجمالي المزمكين من الأفراد 5,186,025 شخصاً ومن المؤسسات 36,840 مؤسسة.

وخلصت الدراسة على أن كفاءة الهيئة في جباية وحفظ أموال الزكاة جيدة وأدائها موافقاً بالأحكام الفقهية بناء على الآاء الراجعة والملائمة بالأحوال الدولة سواء كانت من حيث الكوادر البشرية أو من حيث الأحكام الفقهية في الموارد الزكاة ومقدارها الواجبة إلا أنها بحاجة إلى التطوير والتحسين تشريعاتها،

المبحث الثالث :

كفاءة هيئة الزكاة الوطنية المتعلقة بالتوزيع، والتنمية وتقييمها اقتصاديا وفقها

xxxix

المطلب الأول – إدارة الهيئة في التوزيع والتنمية

سابقا، وقعت انحرافات كثيرة في توزيع وتنمية أموال المسلمين من قبل الحكومة الهولندية مما دفع المسلمين إخراج الزكاة بأنفسهم دون دفعها للمؤسسات الزكوية، كذلك ظهر الفساد من قبل الحكومة أو المؤسسات مما جعل المزمكين يشككون في كفاءة هذه المؤسسات، لذا فوضت هذا العمل علي بازناس لأجل الإصلاح وتحسين الواقع، بذل بازناس جهده وقام بوظائفه الأساسي في توزيع وتنمية أموال الزكاة، وقد نص عليها عموما في اللائحة بازناس رقم 3 عام 2018م إلا أنها لم ينظم فيها إجراءات عمل الهيئة في التوزيع والتنمية بشكل تفصيلي، لذا صدرت التعليمات لرئيس الهيئة رقم 64 عام 2019م بشأن المبادئ والمعايير التوجيهية في تفعيل عملية توزيع وتنمية الزكاة في سائر مديريات هيئة الزكاة الوطنية، وضحت فيها لمصارف الزكاة وكيفية التخطيط والتنفيذ وتقديم التقارير والمساءلة في توزيع وتنمية أموال الزكاة، فالتوزيع نوعان : التوزيع المباشر والتوزيع غير المباشر، فالتوزيع المباشر هو توزيع الزكاة الممنوحة مباشرة للمستحقين على شكل نقدي و/ أو عيني، أما التوزيع غير المباشر هو توزيع الزكاة الممنوحة لطرف ثالث غير مستحق، بحيث يقدم الطرف الثالث غير المستحق خدمات معينة للمستحقين من الأصناف الثمانية المحددة في القرآن . كأن يدفع الزكاة للمستشفى ويقدم المستشفى خدمات الصحية للفقراء المستحقين، أو يدفع الزكاة للمدرسة ويقدم مدرسة خدمات التعليم للأبناء الفقراء، ولكل النوعين يمكن منحها في شكل الإستهلاك أو الإنتاج وقسمت الهيئة مديريتها الى أكثر من إدارة بما فيها مديريةية التوزيع والتنمية؛

- قسم التوزيع قسم مختص بإدارة توزيع الزكاة على المستحقين في شكل استهلاكي، وقصير الأجل، إستيفاء للاحتياجات الفورية للمستحق، وتنفيذ البرامج والمشاريع في مختلف مجالات التعليم، والصحة الإنسانية، والدعوة والدفاع الحكومي.
- وقسم التنمية وهو قسم مختص بإدارة تنمية الزكاة من خلال الاستخدام الأمثل للزكاة دون التقليل من قيمته وفائدته في شكل عمل منتج في مختلف المجالات الاقتصادية، التعليم، الصحة.
- وقسم آخر الرقابة وتقييم الأداء وهو قسم مختص بالرقابة أداء الهيئة في قيام بوظائفهم والإشراف على برامجهم.

وقد حددت الهيئة مصارف مخصصة للزكاة كما حدده الشارع من الأصناف الثمانية، وهم مجموعة من الناس الذين يحق لهم الحصول على الزكاة من الفقراء والمساكين وتحسب الاحتياجات الأساسية لهؤلاء حسب معيار حد كفاية^{xl}، وحد كفاية هو حد الزكاة لتحديد الشخص / الأسرة على أنه مستحق أو مستفيد من الزكاة، ويتم حساب هذا الحد الأدنى وفقاً للظروف الإقليمية والاجتماعية الاقتصادية المحلية. والأصناف آخر هم العاملون عليها، المؤلفه قلوبهم، الرقاب، الغارمين ، في سبيل الله ، ابن السبيل، وقامت الهيئة باتجاه الموسعين في مصرف " في سبيل الله" حيث تم استخدام هذا المصرف لتمويل الجهاد الفكري في شكل طباعة الكتب الدينية وتمويل المؤتمرات العلمية وغيرها من تطبيقات المعاصرة.

ويتم اجراءات العمل في توزيع الزكاة بالمراحل الآتية : التخطيط ثم التنفيذ ثم الإفصاح (تقديم التقارير) والمساءلة، وفي حالة تنفيذها بواسطة وحدات جمع الزكاة، يمكن توزيع الزكاة في مصارفها بحد أقصى 70٪ (سبعين بالمائة) من إجمالي حصيلة الأموال المجموعة من قبلها، وان يكون متفقا مع أحكام الشريعة والقوانين واللوائح المعمول بها، ومن ضمن المستحقين العاملون عليها، وتبلغ نسبتهم 12.5٪ من إجمالي التوزيع، وان يعتمد تخطيط توزيعها على خطة العمل والميزانية السنوية لوحدة جمع الزكاة التي تمت الموافقة عليها من قبل رئيس بازناس، ويمكن توزيع للمستحق من خلال المؤسسات الشريكة للبازناس من بازناس الإقليمي والمناطق/المدن واللاز على كل المستوى الوطني أو الإقليمي، وأي مؤسسة حكومية في جمهورية إندونيسيا تعتمد من قبل بازناس، ويمكن التوزيع من خلال المجتمع والمؤسسات الدولية المعروفة عند بازناس، ويتم التوزيع من خلال المؤسسات الشريكة وفقاً لاتفاقية التعاون. وتقوم بازناس

بإعداد التقارير ويتم تقديمها بشكل دوري على الأقل مرة واحدة في كل ستة (سنة) أشهر.
وتحدد نسبة التوزيع في بعض الدول الإسلامية كما هو منصوص في قانون الزكاة ليبيا، حيث نص القانون في ليبيا على تحديد نسبة لمصارف الزكاة على النحو التالي:^{xli}
أ- أعطى نصيب الفقراء والمساكين 50% من حصيلة الزكاة،
ب- نصيب العاملين عليها 10% منها،
ج- نصيب الغارمين 10% منها،
د- نصيب المؤلفة قلوبهم، وفي سبيل الله، وابن السبيل 30% منها.

أما البازناس^{xlii} فلا يوجد فيها القانون أو التشريعات الخاصة في تحديد نسبة التوزيع لكل صنف من الأصناف الثمانية، فقد تصرف الزكاة لكل من صنف حسب الحاجات المتوفرة، وقد تتغير نسبتها في كل سنة، في سنة 2016م كانت نسبة التوزيع للفقراء والمساكين 72,93% والعاملين 7,14%، والمؤلفة قلوبهم 0,59% والرقاب 0,15% والغارمين 0,56%، وفي سبيل الله 17,91% وابن السبيل 0,73%، وفي سنة 2017م كانت نسبة التوزيع للفقراء والمساكين 69,1% والعاملين 10,7%، والمؤلفة قلوبهم 2,0% والرقاب 0,4% والغارمين 0,8%، وفي سبيل الله 15,5% وابن السبيل 1,4%، تبين منها وجود تغير نسبة التوزيع في سنة 2017م مقارنة لسنة 2016م حيث يوجد انخفاض في نسبة الفقراء والمساكين وفي سبيل الله، ويوجد ارتفاع في نسبة العاملين والمؤلفة قلوبهم والرقاب والغارمين وابن السبيل.

المطلب الثاني - الإستراتيجية والمعايير التوجيهية في تفعيل عملية توزيع الزكاة^{xliii}

نصت القوانين وفتاوي مجلس العلماء الأندونيسي والتشريعات الزكوية المعايير العديدة المعتمدة في التوزيع والتنمية، من بين هذه المعايير ما يلي:
1- وفي قيام الهيئة بوظيفة التوزيع والتنمية يعتمد على معايير ومبادئ سبعة: الأمانة، التعاون، المنفعة، الإستمرارية، والمشاركة، والتأزر، والمدروسة بأن يبدأ مشروع تنمية على الدراسة الجدوي.
2- ومن إستراتيجية لتفعيل توزيع الزكاة على المستحقين من خلال صرف نفقاتها في المجالات المتعددة منها؛

- قطاع التعليم توزع على شكل تكاليف التعليم مثل تقديم منح دراسية لطلاب المدارس الدينية، وتطوير مشروع الأبحاث المتعلقة بالزكاة، والتدريب المهني للمستحقين
 - وقطاع الصحة على شكل معونات طبية علاجية وتأهيلية، مثل المياه الصحية والمستشفيات وخدمات صحية أخرى.
 - وقطاع الإنسانية على شكل خدمات تمنح لهؤلاء من ضحايا الكوارث الطبيعية وضحايا الحوادث وضحايا الاضطهاد وغيرهم من ضحايا المآسي الإنسانية.
 - ويمكن توزيع الزكاة في مجال الدعوة والدفاع الحكومي في شكل معونات للخطباء كراتب لهؤلاء الدعاة، وبناء أماكن العبادة للمسلمين، وغيرها.
- وضعت بازناس إستراتيجية خاصة لمواجهة مشكلة الفقر في إندونيسيا من خلال برامج عديدة منها؛ برنامج البيت الصحي للبازناس (RSB) وبرنامج بازناس للمنح الدراسية (LBB) والمدارس الذكية للبازناس (SCB) وبرنامج بازناس لمواجهة الكوارث (BTB) وغيرها.

3- والأصل أن تكون التكاليف التشغيلية لإدارة الزكاة على ولي الأمر (الحكومة) من خلال ميزانيتها، وفي حالة عدم تحمل الحكومة للتكاليف التشغيلية، أو ما تتحمله الحكومة غير كاف، فإن التكاليف التشغيلية لإدارة الزكاة تؤخذ من أموال الزكاة التي هي جزء من نسبة العاملين أو من حق صنف في سبيل الله ضمن حدود معقولة، أو تؤخذ من الصناديق الدينية والاجتماعية الأخرى غير الزكاة. كتكاليف ومصروفات الإعلانات^{xliv}

- 4- والعامل الذي أخذ راتباً شهرياً من الدولة^{xlv} أو المؤسسات الخاصة في أداء واجباته لا يحق له الحصول على جزء من أموال الزكاة، ولا يجوز للعاملين قبول الهدايا من المزكين أثناء قيامهم بواجباتهم، كذلك لا يجوز اعطاء العامل الهدايا للمزكي التي تؤخذ من أموال الزكاة.
- 5- يمكن للمزكي عند دفع زكاته للعاملين تقييد المناطق التي يمكن للعامل توزيع أمواله فيها، كأن يوزعها في منطقة المزكي، لا يجوز استخدام نسبة في الرقاب للسجناء لأنهم ليس من ضمن الرقاب أو العبيد، ولا

- 6- توزيع أموال الزكاة للمنح الدراسية لمرحلة الجامعات، وتعطى الأولوية للطلاب الفقراء، أما الطلاب الذين لم يتم تصنيفهم على أنهم فقراء يمكن توزيعها من نسبة في سبيل الله^{xlvi}.
- 7- استقطع بازناس من إيراداته 30% في كل سنة وعدم توزيعها في تلك السنة لإستيفاء المصروفات والمتطلبات الدورية لبداية السنة القادمة كمنح تكاليف دراسية للمشروع ومنح دراسية للطلاب المستحقين^{xlvi}.

المطلب الثالث - الإستراتيجية في تفعيل برامج التنمية والإستثمار الزكاة^{xlvi}

ويتطلب من الهيئة تطوير نوعية التوزيع في أموال الزكاة، فلا تكفي بتوزيع الزكاة للمستحقين في شكل الإستهلاك بل يتطلب منها توزيع في شكل الإنتاجي وحث على تنمية وإستثمار أموال الزكاة حتى تكون قادرة على مواجهة مشكلة النمو وتضييق الفجوة بين طبقات المجتمع، وسعيًا لتحويل الفقير المستحق إلى المزكي الغني، فالمراد بالتنمية والإستثمار هنا الاستخدام الأمثل للزكاة دون التقليل من قيمته وفائدته في شكل عمل منتج، بحيث يكون مفيداً لتحقيق المنفعة العامة للمستحقين.

للهيئة إستراتيجيات عديدة في تنمية الزكاة ولحل مشكلة النمو ومشكلة الفجوة الاجتماعية وفي قطاعات متعددة؛ فإستراتيجية لحل مشكلة النمو من خلال برنامج ZCD (تنمية مجتمع الزكاة)، وبرنامج بازناس لتمويل المشاريع الصغيرة، وبرنامج لتنمية إقتصاد المستحق LPKM في مجال المزارع الحيوانية والثمار والمنتجات البحرية غيرها من مشروعات الإقتصادية. وإستراتيجية لحل مشكلة الفجوة الاجتماعية من خلال برنامج الدعاة ومركز المؤلفة قلوبهم (MCB) ومركز الدراسة الإستراتيجية (PUSKAS) وغيرها.

كذلك يتم إستثمار وتنمية أموال الزكاة في المجالات الآتية :

أ. القطاع الإقتصادي

ومن أهداف الهيئة أن تصرف أموال الزكاة بشكل يحقق التنمية في المجال الإقتصادي والحد من الفقر ومكافحة البطالة، وتوفير فرص العمل وزيادة القدرة على الإنتاج، وتنظيم المشاريع، وتشمل منح الموارد ورأس المال التجاري للمستحق، ويمكن أن يكون أيضاً بترميم الأسواق الريفية، وتنشيطها من خلال تشجيع التجار الصغار للوصول إلى الأسواق.

ويمكن تحقيق رفاهية المستحق، من خلال البرامج الإقتصادية، من بين هذه البرامج أنشطة التدريب على مهارات الأعمال والتسويق، ولتحقيق ذلك، تم إنشاء مدرسة لريادة الأعمال (Sewira) ب. القطاع التعليمي

ويتم ذلك بالتعاون في بناء المرافق التعليمية والبنية التحتية المستخدمة لتعزيز وتطوير الكوادر البشرية المتكاملة، وبرامج الكفاءة على مستوى التعليم الأساسي والتعليم الثانوي والتعليم العالي التي تقدم فائدة كبيرة للشعب والأمة، وإنشاء المرافق التعليمية والبنية التحتية متخصص في المناطق التي بها غالبية الأقليات الفقيرة أو المسلمة، علماً على أن الكوادر البشرية الكفوءة في مجالات مختلفة هي التي تعتبر الدوافع الأساسية في تحقيق رفاهية المجتمع.

يهدف برنامج بازناس في القطاع التعليمي إلى توفير وصول الخدمات والمرافق التعليمية للمجتمع الفقير في المناطق الحضرية والريفية والمحرومة في أنحاء إندونيسيا، فتعد برامج التعليم نموذجاً للتصرف بأموال الزكاة على المستحقين لرفع مؤشر التنمية البشرية الإندونيسية.

ج. القطاع الصحي

يكون الإستثمار في هذا القطاع على شكل مساعدة صحية وقائية وتعزيزية، ويتم بتمويل بناء المرافق الصحية والبنية التحتية، وتطوير المرافق الصحية والبنية التحتية من أموال الزكاة ومكرس لخدمات للفقراء.

يهدف برنامج بازناس في القطاع الصحي إلى إنشاء نموذج خدمة إنسانية ومهنية للمستحق من خلال برنامج (BAZNAS Health Home) دار الصحي للبازناس وتحسين الحالة الصحية للمستحقين.

د. قطاع الدعوة والدفاع الحكومي

يمكن تنمية أموال الزكاة في قطاع الدعوة والدفاع الحكومي في شكل أنشطة لرعاية المجتمعات المسلمة، وتطوير السياسات العامة والدراسات الاستراتيجية، وكذلك الدفاع عن حقوق الفقراء ومناصرة المستحق.

إن برنامج الدعوة التابع للباناس هو برنامج لتوجيه مواردها في مجال الدعوة بطريقة شاملة من أجل تحقيق حياة المجتمع بما يتفق مع القيم الإسلامية والعدالة الاقتصادية والاصطفاف إلى جانب المجتمعات الضعيفة وزيادة كرامة الأمة والشعب. وتتمثل المعونات في هذا عن طريق تمويل الدعاة، وبناء المساجد، وغيرها من برامج الدعوة والدفاع الحكومي.

المطلب الرابع - الأحكام والقوانين في تنمية الزكاة وإستثمارها

وتم الدراسة عن حكم تصرف الزكاة وتنميتها وخلص اجتماع مجلس العلماء الإندونيسي على جواز توزيع أموال الزكاة للفقراء والمساكين في شكل العمل المنتج¹ بأن تشتري للفقراء الذين لا يستطيعون العمل أرضاً (زراعية) وتستأجرها وحصيلتها للاحتياجات اليومية، وأولئك الذين يستطيعون العمل يحصلون على الزكاة لشراء أدوات الحرفة أو على شكل رأس مال تجاري حتى يشتغل فيه، ويستخدم ربحها للنفقات اليومية (دون تخفيض رأس المال)، ويمكن يعطي المستحق حيوانات سائمت، كبقرة أو جاموس أو حصان، أو غير ذلك ليستفيد من غلتها.

كذلك جواز تصرف واستخدام نسبة مخصصة لصنف "في سبيل الله" لمصالح العامة كبناء المستشفيات والمدارس لتمويل العلوم الشرعية وغيرها من المدارس اللازمة للمنفعة العامة، وتتعلق المنافع العامة بمسائل الدين والدولة، كبناء المستشفيات العسكرية، أو المستشفيات للصالح العام، وبناء الطرق وتسويتها، وبناء سكك حديدية للمصالح العسكرية (غير التجارية)، بما في ذلك بناء الطرادات، والطائرات الحربية والحصون والخنادق (للدفاع)، ويتعدد الأقوال الفقهاء في هذا المصرف وبحث عن هذه النازلة عبد الله بن منصور الغفيلي في كتابه وتوصلت الى ترجيح القول تخصيص معنى سبيل الله بالجهاد، مع توسيع هذا المفهوم ليشمل كل ما يتحقق به نصره الدين، وذلك لقوة أدلة هذا القول، ويتأكد ذلك بما يلي²:

1 - أن كثيراً من استعمالات سبيل الله تصدق على الجهادⁱⁱⁱ، مما يجعل هذا المعنى أقرب من غيره فقد ورد لفظ: (في سبيل الله) خمسين مرة منها؛ ثمانية وثلاثين منها مع القتال والجهاد، وثمانية مواضع مع الإنفاق؛ سبعة منها في الإنفاق مع القتال، والثامن هو آية الصدقة، والأربعة المتبقية تمام الخمسين وردت مع الهجرة التي يراد بها التوجه لديار الإسلام إغزازاً للدين، فيتبين من ذلك أغلب المواضع التي ورد فيه اللفظ أريد به الجهاد^{liii}.

2 - أن تفسير مصرف في سبيل الله بالجهاد هو قول عامة السلف، وجماهير الفقهاء المتقدمين والمتأخرين^{liv}.

3 - أن جميع الآيات التي ذكر فيها سبيل الله مقيدا بالجهاد بالنفس ذكر معها الجهاد بالمال مما يفيد توسيع مفهوم الجهاد في سبيل الله بما هو أعم من الغزو^{lv}. كما جاء إطلاق الجهاد في النصوص بما هو أوسع من الغزو، في مثل قوله تعالى: وَجَاهِدْهُمْ بِهِ جِهَادًا كَبِيرًا (الفرقان : 52).

4 - أن المقصود من الغزو هو نصره الدين ودحر الكافرين المعتدين، وهذا يتحقق في الجهاد بالمال واللسان ببيان الحق والدعوة إليه ودحض الباطل وردّه، لا سيما في هذه الأزمنة التي ساد فيه الإعلام حتى وصل لسائر بقاع الأرض، وكان له الأثر الكبير في تشكيل عقول الناس وتبديل مفاهيمهم حقا كان ذلك أو باطلاً، بل لقد أصبح الغزو الفضائي بوسائل الإعلام أشد أثرا من الغزو العسكري، مما يؤكد ضرورة عدم التفريق بين الجهاد بأنواعه المختلفة في مشروعية دفع الصدقة، مادام يقصد منه بيان الحق ودحض الباطل.

5 - أن هذا القول هو الذي يتحقق به الجمع بين أسلوب الحصر في الآية، مع موارد اللفظة الموسعة في الكتاب والسنة، بما يفيد عدم التخصيص الضيق أو التعميم الواسع، وإنما هو تخصيص مع توسيع للمعنى لا يخرج به عن الاستعمال الشرعي الكثير، ولا يقتصر فيه على مجرد المعنى اللغوي.

وقد صدر تأييداً لهذا القول قراراً من المجمع الفقهي الإسلامي بمكة، ونص المقصود منه ما يلي:
وبعد تداول الرأي ومناقشة أدلة الفريقين قرر المجلس بالأكثرية^{lvi} ما يلي:

1 - نظراً إلى أن القول الثاني قد قال به طائفة من علماء المسلمين، وأن له حظاً من النظر في بعض الآيات

الكرامة مثل قوله تعالى: {الَّذِينَ يُنْفِقُونَ أَمْوَالَهُمْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ ثُمَّ لَا يُتْبِعُونَ مَا أَنْفَقُوا مَنًّا وَلَا أَدَىٰ لَهُمْ أَجْرُهُمْ عِنْدَ رَبِّهِمْ وَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ} (البقرة: 262).

ومن الأحاديث الشريفة، مثل ما جاء في سنن أبي داود أن رجلاً جعل ناقه في سبيل الله فأرادت امرأته الحج فقال لها النبي - صلى الله عليه وسلم - : "اركبيها فإن الحج في سبيل الله" ^{lvii}.

2 - ونظراً إلى أن القصد من الجهاد بالسلاح هو إعلاء كلمة الله تعالى، وأن إعلاء كلمة الله تعالى كما يكون بالقتال يكون - أيضاً - بالدعوة إلى الله تعالى ونشر دينه، بإعداد الدعاة، ودعمهم، ومساعدتهم على أداء مهمتهم، فيكون كلا الأمرين جهاداً؛ لما روى الإمام أحمد والنسائي، وصححه الحاكم، عن أنس رضي الله عنه أن النبي - صلى الله عليه وسلم - قال: "جاهدوا المشركين بأموالكم وأنفسكم وألسنتكم" ^{lviii}.

3 - ونظراً إلى أن الإسلام مُحَارَبٌ بالغزو الفكري والعقدي من الملاحدة واليهود والنصارى وسائر أعداء الدين، وأن لهؤلاء مَنْ يدعمهم الدعم المادي والمعنوي، فإنه يتعين على المسلمين أن يقابلوهم بمثل السلاح الذي يغزون به الإسلام، وبما هو أنكى منه.

4 - ونظراً إلى أن الحروب في البلاد الإسلامية أصبح لها وزارات خاصة بها، ولها بنود مالية في ميزانية كل دولة، بخلاف الجهاد بالدعوة، فإنه لا يوجد له في ميزانيات غالب الدول مساعدة ولا عون.

لذلك فإن المجلس يقرر - بالأكثرية المطلقة - دخول الدعوة إلى الله تعالى وما يُعِين عليها ويدعم أعمالها في معنى: {وَفِي سَبِيلِ} في الآية الكريمة.

كما صدرت بذلك الخصوص فتوى الندوة الأولى لقضايا الزكاة المعاصرة في مصرف في سبيل الله على النحو التالي ^{lix}.

"إن مصرف في سبيل الله يُرَادُ به الجهاد بمعناه الواسع الذي قرره الفقهاء بما مفاده حفظ الدين وإعلاء كلمة الله، ويشمل مع القتال الدعوة إلى الإسلام، والعمل على تحكيم شريعته، ودفع الشبهات التي يثيرها خصومه عليه، وصد التيارات المعادية له. وبهذا لا يقتصر الجهاد على النشاط العسكري وحده، ويدخل تحت الجهاد بهذا المعنى الشامل ما يلي:

أ - تمويل الحركات العسكرية الجهادية التي ترفع راية الإسلام وتصد العدوان على المسلمين في شتى ديارهم.

ب - تمويل مراكز الدعوة إلى الإسلام التي يقوم عليها رجال صادقون في البلاد غير الإسلامية، بهدف نشر الإسلام بمختلف الطرق الصحيحة التي تلائم العصر، وينطبق هذا على كل مسجد يقام في بلد غير إسلامي يكون مقراً للدعوة الإسلامية.

ج - تمويل الجهود التي تُنَبِّت الإسلام بين الأقليات الإسلامية في الديار التي تسلط فيها غير المسلمين على رقاب المسلمين، والتي تتعرض لخطط تذييب البقية من المسلمين في تلك الديار".

نص الفقهاء على جواز استثمار أموال الزكاة من قبل المستحقين بعد قبضها؛ لأن الزكاة إذا وصلت أيديهم أصبحت مملوكة ملكاً تاماً لهم، وبالتالي يجوز لهم التصرف فيها كتصرف الملاك في أملاكهم، فلهم إنشاء المشروعات الاستثمارية، وشراء أدوات الحرفة وغير ذلك ^{lx}.

اعتمدت الهيئة على جواز التصرف بأموال الزكاة أو تنمية أموال الزكاة في شكل أصول ثابتة بناء على الآراء والاقتراحات والمدخلات التي تطورت في جلسة مجلس العلماء الأندونيسي في اجتماع لجنة الفتوى الأخير في 3 و 17 مارس 2011م بشأن فتوى حول توزيع وتنمية الزكاة في شكل الأصول الثابتة المشتغلة ^{lxi}، والمقصود بها: الأصول الخاضعة للإدارة هي المنشآت أو البنية التحتية التي يتم توفيرها من أموال الزكاة ومسؤوليتها تحت إدارة الهيئة كوكيل عن المستحقين، ويستفيد المستحق من إنتاج هذه الأصول التي أنشئت من أموال الزكاة المخصصة للمستحقين. فأجاز المجلس ذلك بالقيود التالية ^{lxii}:

- عدم وجود حاجة شديدة لتوزيع الزكاة على المستحقين بشكل مالي أو عيني مباشر للمستهلك

- إن فوائد الأصول الثابتة الخاضعة للإدارة موجهة للمستحقين، فإن استخدامها محدد للمستحقين فحسب.

- جواز الاستخدام والاستفادة منه من قبل جهة أخرى غير المستحقين مقابل دفع مبلغ محدد، وهذا المبلغ ينفق في المصالح الخيرية.

- أموال الزكاة يمكن تأخير إخراجها لتوجيهها لمشروع استثماري بالشروط التالية^{lxiii}:
- يجب أن يتم توجيهها إلى المشاريع التي تبررها الشريعة واللوائح المعمول بها، أي يكون بالطرق المشروعة.
 - يتم تقديمها في الاستثمار في المجالات التجارية التي يعتقد أنها مربحة، بناء على دراسة الجدوى.
 - وأن يكون مراقبا وتحت إشراف الجهات المختصة .
 - وتقوم بها مؤسسات لها خبرة وموثوقة عند الجمهور
 - أن تحصل على إذن الاستثمار من الحكومة، وعلى الحكومة استبدالها في حالة الخسارة أو الإفلاس. ومحاسبتها إذا ثبت تقصيرها بإلزامها بدفع الخسارة التي وقعت بسببها.
 - عدم وجود حاجة شديدة للفقراء الذين يعانون من الجوع أو يحتاجون إلى الأموال التي لا يمكن تأجيلها عند استثمار أموال الزكاة.
 - يجب أن تكون أموال الزكاة المستثمرة محددة الزمن.
- وهذا القيود موافقا بالضوابط التي وضعها الفقهاء بعد اختلف فيها الآراء الفقهاء في حكم الإستثمار أموال الزكاة من قبل الإمام أو من ينوب عنه، إذا قلنا بجواز استثمار أموال الزكاة من قبل الإمام أو من ينوب عنه فلا بد من مراعاة الضوابط التالية:
- أ - أن لا توجد وجوه صرف عاجلة لتلك الأموال: كسد الحاجات الضرورية للمستحقين من الحاجة إلى الطعام أو الكساء أو السكن، فإن وجدت تلك الحاجات العاجلة، فلا يجوز تأخير صرف الزكاة فيها بحجة الاستثمار، وإذا كانت أموال الزكاة على شكل أصول ثابتة: كالمصانع والعقارات فيجب بيعها وصرف أثمانها في تلك الوجوه.
 - ب - أن يتحقق من استثمار أموال الزكاة مصلحة حقيقية راجحة للمستحقين: كتأمين مورد دائم يحقق الحياة الكريمة لهم.
 - ت - أن تكون مجالات الاستثمار مشروعة: كالتجارة والصناعة والزراعة، ولذا فلا يجوز استثمار أموال الزكاة في مجال من المجالات المحرمة: كالربا والاتجار بالمحرمات وغير ذلك.
 - ث - أن تتخذ كافة الإجراءات التي تضمن بقاء تلك الأموال على أصل حكم الزكاة، بحيث لا يصرف ريعها إلا للمستحقين ولو احتيج إلى بيع الأصول الثابتة في المستقبل ترد أثمانها إلى مصارف الزكاة.
 - ج - أن يسبق قرار الاستثمار دراسات دقيقة من أهل الخبرة تتعلق بالجدوى الاقتصادية للمشروع الاستثماري، فإذا غلب على الظن تحقق الأرباح من ذلك المشروع بأشرف في إنشائه.
 - ح - أن يسند أمر الإشراف والإدارة إلى ذوي الكفاءة والخبرة والأمانة.
 - خ - أن يعتمد قرار الاستثمار ممن له ولاية عامة كالإمام أو القاضي، أو أهل الحل والعقد.
- ومما سبق من عرض لآراء العلماء ومجمل أدلتهم يتبين أن الأصل في أموال الزكاة التي وصلت إلى يد الإمام أو من ينوب عنه من بيت المال تعجيل توزيعها على المستحقين، ولا يجوز تأخيرها. إلا أنه يجوز استثمار أموال الزكاة بعد تلبية الحاجة الماسة الفورية للمستحقين وتوافر الضمانات الكافية للبعد عن الخسائر، أي أن الاستثمار ينبغي أن يكون في الفائض من أموال الزكاة بعد أن يتم توزيعها على الفئات المستحقة لها.
- ومن تطبيقات الاستثمار المتبعة للبيت المال ماليزيا^{lxiv} :
- أ. إنشاء شركات تابعة للشؤون الإسلامية، منها شركة المركز الطبي الإسلامي ((Pusat Rawatan Islam/PUSRAWI)، وقد أسست هذه الشركة في 10 يناير 1984م برأس مال مصرح به يبلغ مليونين ونصف مليون رنغت وبرأس مال مدفوع قيمته مائتا ألف رنغت (200,000) وهو المركز الصحي الإسلامي الوحيد في ماليزيا.
 - ب. شراء أسهم عادية في السوق المالي الماليزي في البنك الإسلامي الماليزي (Saham Awam Bank Islam) وشراء أسهم عادية في شركة التأمين الإسلامي بماليزيا (Saham Swasta Takaful).
- يتبين مما سبق بأن حكم الفقه وتشريعات الهيئة سمحت بصرف أموال الزكاة في المجال الاستثماري مراعيًا بالضوابط المذكورة أعلاه، إلا ان بازناس لم يرقم بهذا النوع من التصرف، حيث رأت

بازناس عدم توفر الشروط المطلوبة لجوازها، خاصة في شرط " عدم وجود الحاجة الشديدة للفقراء الذين يعانون من الجوع، أو يحتاجون إلى أموال لا يمكن تأجيلها عند استثمار أموال الزكاة"، وذلك لأن الأكثرية من المجتمع الأندونيسي في حالة فقر لا يسمح بتأجيل حاجاتهم الأساسية.

ومسألة حكم إقراض مال الزكاة مسألة خلافية بين العلماء منهم من قال بالجواز، ومنهم من منع نظراً إلى أن مال الزكاة ملك للمستحقين، وإقراض مال الزكاة يجعل هذا المال لا يقع في أيدي مستحقيها. وقرر الدكتور حسام الدين عفانة في هذا أمر أنه لا يجوز تحويل أموال الزكاة إلى قروض حسنة تسترجع من الطلبة مستقبلاً، لأن هذا يعني أن الزكاة لم توضع في مصارفها الشرعية فهذه الأموال المقرضة ستستمر في الدوران بين الطلبة وبين الصندوق كلما أخذها طالب ردها إلى الصندوق ليأخذها آخر وهكذا، وبالتالي لا تكون الزكاة قد وقعت في أيدي مستحقيها ومن المعلوم أن المكلف بإخراج الزكاة إما أن يدفع مال الزكاة للمستحقين وإما أن يدفعه للإمام الذي يتولى إيصاله لمستحقيه أو من يقوم مقامه ولا تبرا الذمة إلا بأحد الأمرين^{lxv}. فإذا بقيت الزكاة تدور بين الصندوق وبين الطلبة فإنها لن تصل إلى مستحقيها ويبقى المال في هذا الصندوق الذي لا مالك له حقيقة.

ومنهم من ذهبوا إلى جواز إقراض مال الزكاة من بعض العلماء المعاصرين، قال القرضاوي: "بقي هنا بحث نتم به الحديث عن هذا المصرف وهو إعطاء القروض الحسنة من الزكاة هل يجوز ذلك قياساً للمستقرضين على الغارمين؟ أم نقف عند حرفية النص ولا نجيز ذلك بناء على أن الغارمين هم الذين استدانوا بالفعل، أعتقد أن القياس الصحيح والمقاصد العامة للإسلام في باب الزكاة تجيز لنا القول بإقراض المحتاجين من سهم الغارمين على أن ينظم ذلك وينشأ له صندوق خاص. وبذلك تساهم الزكاة مساهمة عملية في محاربة الربا والقضاء على الفوائد الربوية. وهذا ما ذهب إليه أبو زهرة في بحثه عن الزكاة معللاً ذلك بأنه إذا كانت الديون العادلة تؤدي من مال الزكاة فأولى أن تعطى منه القروض الحسنة الخالية من الربا لترد إلى بيت المال فجعلوه من قياس الأولى"^{lxvi}.

المطلب الخامس - تقييم كفاءة الهيئة في التوزيع

يمكن تقييم كفاءة الهيئة في التوزيع من خلال معرفة نسبة فعالية إمتصاص التوزيع من التحصيل في أموال الزكاة والتي تسمى بـ Allocation to Collection Ratio (ACR) حيث من خلال هذه النسبة يمكن قياس قدرة مؤسسة الزكاة في توجيه وتوزيع أموال الزكاة بشكل فعال^{lxvii}. ويتم التعبير عن هذه النسبة ACR كنسبة مئوية يمكن تصنيفها إلى خمس فئات، وهي:

- 1- عالي الفعالية (إذا كان النسبة ACR أكبر من 90 %)
 - 2- فعال (إذا وصل ACR إلى 70-89 %)
 - 3- فعال إلى حد ما (إذا كان ACR يصل إلى 50-69 %)
 - 4- أدناه التوقعات (إذا وصل ACR إلى 20-49 %)
 - 5- يمكن رؤية قيمة ACR غير فعالة (إذا كان ACR أقل من 20 %)
- إذا نظرنا إلى نسبة فعالية إمتصاص التوزيع من التحصيل في سنوات أخيرة تبين أن فيها ارتفاع في نسبة الإمتصاص كما يلي :

السنوات	2016	2017	2018
التحصيل	2,931,156,809,40	4,860,155,324,445	6,318,201,921,779
نسبة الإمتصاص	58,42%	78,08%	83,77%

يلاحظ من الجدول ان فيها ارتفاع في نسبة فعالية إمتصاص التوزيع على التحصيل ممن يدل على تحسين كفاءة المؤسسات الزكوية من عام 2016م مقارنة لعام 2017م وتستمر إرتفاعها لعام 2018م، بما يعني حسن أداء الهيئة في قيام بوظيفتها جباية وتوزيعاً.

كذلك يمكن تقييم كفاءة الهيئة في التوزيع من خلال ارتفاع عدد إجمالي المستحقين الذين خرجوا من خط الفقر في عام 2019م^{lxviii} وهو ما يساوي 191,090 نسماً مقارنة بالأعوام الماضية وهو ما يساوي 12,538 نسماً، فهذا دليل ظاهر على حسن إدارة الهيئة في توزيع وتنمية أموال الزكاة، إلا أنه يمكن إنقاذ عدد أكثر من الفقراء إذا طورت الآليات ووسائل التوزيع، حيث أن الانتفاع في أموال الزكاة لا

زال منحصرأ في قطاع الإجتماعي والإنسانية بشكل إستهلاكي، ولهذا على الهيئة النظر في أداء مشروعاتها وبرامجها في قطاع آخر مثل القطاع الإقتصادي، بأن توزع الزكاة في شكل إستثماري، أو تمويلها المشروعات المنتجة حتى يمكن من خلالها أن تنمو حقوق المستحقين حجماً وينمو المنتفعين بها عدداً.

المبحث الرابع :

المشكلات والصعوبات التي تواجه هيئة الزكاة الوطنية والحلول المقترحة

المطلب الأول - مشكلة التشريعات والقوانين

من مشكلات التي تواجه الهيئة هي مشكلة التقنين في زكاة المهنية (الرواتب والأجور) وتم حلها اعتماداً على رأي الموجبين زكاة الرواتب والأجور وإيرادات المهن الحرة، وقد نصت كثير من الدول الإسلامي في وجوبها كالتص مرسوم فريضة الزكاة بالمملكة العربية السعودية رقم (8634) لعام (1370 هـ) ^{lxi}، ومؤتمر الزكاة الأول بالكويت، المنعقد في (29 رجب 1404 هـ، الموافق 4/30/1984م) ^{lxx} ونصت المادة (22) من قانون الزكاة بجمهورية السودان ^{lxxi}، ونصت التعليمات رئيس جمهورية الإندونيسية (INPRES) رقم 3 لعام 2014م بشأن تفعيل جباية الزكاة وتحصيلها في الوزارات أو المؤسسات الحكومية، والشركات العامة لمؤسسات الدولة، والأمانة العامة لهيئات الدولة، والحكومات الإقليمية، والمؤسسات المملوكة للدولة، والمؤسسات الإقليمية المملوكة للحكومة من خلال هيئة الزكاة الوطنية ^{lxxii}.

ومشكلة تشريعات عقوبات للمؤسسة الزكاة، ولحل هذه المشكلة تخضع البازناس واللاز لعقوبات إدارية من الإنذار خطي أو كتابي الى إلغاء التراخيص التشغيلية وعقوبات الجنائية من الحبس و الغرامات، وعقوبات لمزكي المانع من الزكاة يتم تنفيذ القانون الزكاة في آتشييه على إلزامية الزكاة بما نص المادة 102 من قانون آتشييه رقم 10 لسنة 2018م على " كل شخص مسلم أو كل مشروع تجارية مملوك لمسلمين ومقيم و/ أو يمارس أنشطة تجارية في آتشييه ملزم بدفع الزكاة من خلال بيت مال" ^{lxxiii}.

المطلب الثاني-مشكلة الجباية

من مشكلات التي تواجه الهيئة في الجباية، ضعف وعي المزكي في أداء واجبة الزكاة وثقته نحو المؤسسات الزكوية وبالتالي أدي الى انخفاض حصيلة الزكاة، وان كثير المجتمع المسلم في أندونيسيا لا يفهمون أحكام الزكاة ومسائل الخلافية بشكل جيد، ولا يعرفون مدى أهمية مكانة الزكاة في الإسلام كونها عبادة مالية وإجتماعية، وتنحصر جباية الزكاة في نوعين من زكاة الفطر والمهن فحسب ويهمل الموارد آخر من ثروة الحيوانية وحصيلة الزراعية والأسهم وعروض التجارية وغيرها، ويمكن حل هذه المشكلات بطريقة عقد برامج التدريبية بالتعاون مع الجامعات لتأهيل العاملين في إدارة الزكاة ثم منح شهادة العاملين لضمان جودة عاملين وفقاً لمعايير الكفاءة المطلوبة. المشكلة عدم معرفة الجمهور في حكم الزكاة ومسائل الخلافية في الزكاة ومدى أهميتها في الدين والمجتمع يمكن حلها من خلال تحسين مناهج التدريس للمادة الزكاة في المدرسة وعقد دورات والمؤتمرات وتوعية الجمهور عن أحكام الزكاة بوسائل إصدار المجلات ونشرها في وسائل الإعلام الإلكترونية والشبكات الاجتماعية ووسائل الإعلام المطبوعة، ومن خلال هذا البرنامج يمكن توعية الجمهور على ان الزكاة لا تنحصر فقط في زكاة الفطر والمهن فحسب. والحل آخر لرفع نسبة حصيلة الزكاة من خلال عقد الإتفاقية التفاهم مع هيئة المراقبة المالية في إلزامي زكاة للأصحاب الأسهم والصكوك وأصحاب الأوراق المالية آخر كما طبقت إلزامية الزكاة للموظفين الحكومة.

المطلب الثالث - مشكلة التوزيع

من مشكلات التي تواجه الهيئة في التوزيع، مشكلة تخصيص نسبة أكبر في قطاعات الإنسانية والإجتماعية بصفتها الإستهلاكية وليس في قطاع الإقتصاد بصفتها الإنتاجية. فإن المبلغ الأكبر من حصيلة الزكاة موزع في قطاع الإجتماعية والإنسانية بما يساوي نسبتها 36,9 % ويليهما قطاع الدعوة بما يساوي 25,0 % ثم يليها القطاع التعليمي بما يساوي 19,3 %، ثم يليها القطاع الإقتصادي بما يساوي 13,5 % وأخير قطاع الصحية بما يساوي 5,2 %، ويتبين هذه النسب أن الهيئة توزع نسبة أكثر في

المجالات الإستهلاكية غير الإنتاجية وإشباع الحاجات الضرورية، وأن التوزيع أموال الزكاة في القطاع الإقتصادي للإنتاج لازالت نسبتها قليلة، مع أن التوزيع في القطاع الإقتصادي له أثر فعال في تحريك دوران السوق بشكل خاص وتحريك الإقتصاد بشكل العام، فينبغي للهيئة إعادة النظر في تخصيص مشروعاتها^{lxxiv}.

والمشكلة آخر شيوع فكرة التقليدي لدي الجمهور في أن جملة الفقراء التي تحتاج إلى الزكاة الإستهلاكية في هذه الدولة لا زال الكثير، فمخ تمويل الاستثماري من المؤسسات الزكاة للمستحق تكون عديمة الفائدة، هذه الفكرة بعيدة عن الصواب حيث أن مشروعية الزكاة ليست مجرد معونة استهلاكية لسد حاجات العاجلة للفقير ثم تبقي فقير فقرا، بل هدفها في الإسلام القضاء على الفقر، من خلال تحويل الفقراء إلى طبقة عاملة تنمو بالإقتصاد، فالزكاة تحقق كثيرا من الأغراض التي تعجز الأنظمة البشرية عن تحقيقها، حيث تُعد أداة أساسية في تحقيق عمارة الأرض من خلال توفير الموارد التمويلية اللازمة للتنمية الاقتصادية.

والفكرة زيادة حجم توزيع أموال الزكاة استثماريا مع حاجة سديدة في توزيعها استهلاكيا تؤدي إلى قلة عدد المستحقين الذين يحصلون بمنفعة الزكاة ليست سليما والعكس الصحيح حيث أن زيادة حجم استثماري أدى إلى زيادة الأرباح ونمو هذه الأموال أدى إلى منافع عديدة، منفعة زيادة نسبة المستلمة لكل المستحق ومنفعة زيادة عدد المستحقين آخر بسبب زيادة حجمها نتيجة الإستثمار، وعلى مدي بعيد من خلال منح تمويل الإستثمار يمكن أن يكون المستحق مزكيا، وبهذا سوف تزداد نسبة حصيدلة زكاة بزيادة عدد المزكي أو أن يستثمره المؤسسات ويرجع حصيدلتها للمستحقين. لذا ضرورة إحتفاظ المؤسسات الزكوية ببرنامج التنمية الخاصة وعلى وجه الإستمرار على مدي طويل حتي تستفيد بها أجيال المستقبلية وبشكل جيد مهما تغيرت المسؤول بها، كتنمية مشروع التعليم على شكل منحة الدراسية والمدارس الدينية أو مشروع آخر في قطاع الصحة وغيرها.

وواقع الأندونيسي الحالي لازال نسبة إمتصاص في التوزيع أكبر المواجهة لقطاع الإنسانية والإجتماعية وذلك بسبب كبرة نسبة إصابات الكوارث الطبيعية في أنحاء الجزر الأندونيسية سواء كانت الزلازل أو السيول أو السونامي مما يحتاج إلى معونات عاجلة من حوائج ضرورية وبني التحتية المؤقتة حتي تتحسن حالتهم، وهذه الحالة تعتبر عقبة الخاصة للمؤسسات الزكوية في تطوير وتنمية أموال الزكاة في قطاع الإقتصادي.

المطلب الرابع – مشكلة النظام البيانات الإلكترونية

ومن المشكلة الموحدة لدي المؤسسات الزكوية هي مشكلة النظام البيانات وتكنولوجيا المعلومات، حيث أن هذا النظام لها أهمية كبيرة في تحسين إدارة الزكاة وتحقيق مبدأ العدالة في التوزيع ومعرفة خريطة المستحقين وتسهيل واجبات المساءلة والتقييم كفاءة المؤسسات الزكوية والجهاز المتعلقة بها، يمكن الحل مشكلة النظام البيانات وتكنولوجيا المعلومات من خلال نظام سيمبا ITSIMBA –، للهيئة توعية جميع المؤسسات الزكاة عن هذه النظام حيث من خلالها يمكن تسجيل قوائم بيانات المزكي وقوائم إجمالية حصيدلة الزكاة والإنفاق والصدقة، كما يمكن تسجيل قوائم بيانات المستحقين وتوزيعها.

المطلب الخامس- مشكلة دعم الميزانية الحكومية وتأثير الزكاة على رفاهية المستحقين

مشكلة توفير دعم الميزانية من قبل الحكومة المحلية حيث إن دعم الميزانية لأنشطة الهيئة له آثار كبيرة ومضاعفة حتي تكون أموال الزكاة التي جمعتها الهيئة تصرف للمستحقين بشكل الكامل والفعال دون تحمل تكاليفها. وعلاقة بين دعم الحكومي ومنافع للمستحقين علاقة طردية، كلما زاد الدعم كلما زاد المنافع التي يستفيد بها المستحقين من الأصناف الثمانية.

ومشكلة آخر، وجود فكرة الخاطئة لدي مستحق حيث أنه يستحق حصول على حقهم في شكل الدوري، فإن نفذت المبلغ يعطي لهم المبلغ آخر، يمكن حلها بتوزيع وتنمية الزكاة في قطاع الإقتصادي على شكل الزكاة الإنتاجية مراعيًا بعدة إجراءات آتية: إجراء دراسة الجدوى، تحديد نوع العمل المنتج، تقديم التوجيه والإرشاد، القيام بالمراقبة والإشراف، إجراء التقييم، إنشاء التقارير.

المبحث الخامس :
مؤشر الزكاة الوطني (IZN)^{lxxv}

المطلب الأول – ماهية المؤشر وكيفية إعدادها

شهد العالم تطور العمل الخيري الإسلامي، وخاصة في الزكاة كما تشهد في إندونيسيا تطورات ديناميكية في العقد الماضي، من بينها زيادة في إجمالي حصيلة الزكاة من سنة إلى أخرى، وزيادة وتنوع برامج التوزيع والتنمية، وزيادة المبلغ الموزعة وعدد المستفيدين، وتطوير المعايير والحوكمة والتشريعات في إدارة الزكاة، وغيرها، وكل هذه التطورات والأداء يتطلب الي تقييمها وتقريبها حتي تعلم مدي فعاليات كل عناصر المتعلقة بالزكاة وحتى تتحقق الأهداف فريضة الزكاة، فقامت الباحثة بدراسة عن الآلة للتقييم والقياس هذه الفعاليات بما يسميها مؤشر الزكاة الوطني (IZN) التي تمت صياغتها وتنفيذها في العامين الماضيين من قبل مركز الدراسات الإستراتيجية تابعة للهيئة الزكاة الوطنية، وهي عبارة عن مؤشرات شاملة تقوم على تقييم وقياس تطور أحوال الزكاة الوطنية وأدائها، وتقيس مدي مساهمة الزكاة في تحسين حياة المستحقين، ومعرفة تحقق أهداف هيئات الزكاة التي أنشئت من أجلها سواء كان من داخل الهيئة نفسها، أو من جانب المشاركة التي يبذلها المجتمع أو من ناحية الدعم الذي قدمتها الحكومة بهذا الشأن. تم إعداد هذا المؤشر باستخدام منهج الدراسة المزدوجة حيث يجمع فيها دراسة كمية ودراسة نوعية معا. والمنهجية النوعية تستخدم عند ترتيب عناصر تكوين مؤشرات الزكاة الوطنية، أما المنهجية الكمية فتستخدم في تكوين نموذج لتقدير الحساب. وحسب المنهجية النوعية فيها ثلاث طرق المستخدمة في إعداد مؤشر الزكاة وهي الدراسات المكتبية والحوار الجماعي بين الخبراء وعملية التقييم للمعايير المعتمدة. أما من الناحية الكمية، تستخدم الطريقة التقريبية في الحصول على نتائج مؤشر الزكاة تسمى "بمؤشر متعددة المراحل المرجحة- Multi-Stage Weighted Index" وهذه المنهجية عبارة عن جمع عدة مراحل التقييم لكل العناصر في ترتيب المؤشرات وفق النظام الساري. ولها المعايير الأساسية المعتمدة في تعيين تلك العناصر وهي؛ محددة، قابل للقياس، قابل للتطبيق، موثوقة وملائمة. وتنقسم عناصر المكونة لمؤشر الزكاة الوطني إلى بعدين؛ البعد الماكرو(الكلي) والبعد المايكرو(الجزئي). والبعد الماكرو يعكس دعم الحكومة ومساهمة المجتمع عموما في تنمية المؤسسات الزكاة ويتكون من ثلاثة مؤشرات؛ القوانين والتشريعات، ودعم الميزانية المخصصة من الحكومة، وقائمة البيانات للهيئات الزكاة، أما البعد المايكرو له مؤشران وهما أداء وظيفة مؤسسات الزكاة وآثار الزكاة على رفاهية المستحقين، وحتى تحصل علي قيم المؤشر زكاة الوطني يمكن حسابها برموز الآتي :

$$IZN = 0.40 X_1 + 0.60 X_2$$

حيث أن :

IZN : مؤشر الزكاة الوطني

X₁ : البعد الماكرو

X₂ : البعد المايكرو

وحصيلة الحساب لهذا المؤشر تنقسم إلى خمسة أقسام وهي:

سيئة = 0,2-0

تحت جيد = 0,4-0,21

جيد الى حد ما = 0,6-0,41

جيد = 0,8-0,61

جيد جدا = 1,0-0,81

وإن العناصر والمتغيرات لمؤشر الزكاة الوطني تحدد من قبل الاقتصاديين والخبراء والمتخصصين يعتمد على المراجع والمصادر المتعددة بالإضافة الى تأصيل الشرع لكل تلك العناصر

وتم تطبيقات هذا مؤشر الزكاة الوطني IZN في عام 2017م باستخدام قائمة البيانات لعام 2016م وذلك في 28 منطقة، وفي عام 2018م باستخدام قائمة البيانات لعام 2017م وذلك في 34 منطقة بجميع أنحاء إندونيسيا، وحصيلة قيمها أن معدل درجة البعد الكلي أقل بكثير من البعد الجزئي، وذلك لأن حساب مؤشر البعد الكلي يعتمد اعتماداً كبيراً على اتجاه السياسة العامة للحكومة المحلية حيث تجد مناطق لديها اللوائح والقوانين مقيدة بالزكاة، والدعم المادي من الحكومة المحلية في شكل الميزانية المخصصة للهيئة، ولها قائمة البيانات الجيدة، ولكن معظم المناطق ليس لديها هذه التسهيلات بل لا تزال بحاجة إلى التحسين، أما ناحية أخرى، يمكن الهيئة أن يتحكم في البعد الجزئي وبالتالي يمكن أن يتحكم في تحصيل على قيم مؤشرات أعلى. ومن حصيلة تحليل لا يحدث تغيرات كبير في قيمة المؤشر لسنتين حيث أن قيمة معدل مؤشر في سنة 2018م هي 0,55 وفي سنة 2017م هي 0,48، زغم فيها ارتفاع في القيمة إلا أنها لازالت في نفس المستوي " جيد إلى حد ما".

وكانت معدل البعد الكلي في عام 2017م كانت 0,28 وفي عام 2018م كانت 0,40 وهي متدانية، ومن أسباب تدني قيمة معدل مؤشر الماكرو هو قلة قائمة البيانات المتوفرة التي تتكون من بيانات مؤسسة الزكاة الرسمية، وبيانات مزكي لكل من الأفراد والمؤسسة، بالإضافة إلى قلة بيانات المستحق، ووجود عقبات التي واجهه المؤسسة في المنطقة تتعلق بإصدار اللوائح الإقليمية لإدارة الزكاة حيث لا زال هناك العديد من رؤساء المناطق وأعضاء المجالس الإقليمية الذين لا يفهمون جيداً آثار تطبيق القانون رقم 23 لسنة 2011 بشأن الزكاة.

بالنسبة لقيمة المؤشر في البعد الجزئي حدثت فيها تغيراً إيجابياً حيث كان قيمتها في سنة 2017م هي 0,59 (جيد إلى حد ما) أما سنة 2018م وصلت إلى فئة (جيد) وهي 0,67، وهذا التغيير الإيجابي لها عدة أسباب بما في ذلك المشكلات المؤسسية الداخلية للمنظمة والتي بدأ حلها، منها توفر وثائق برنامج العمل والخطط الاستراتيجية المؤسسية وإجراءات التشغيل وبدأ الوعي بأهمية أدوات وآلية العمل في تنمية الزكاة بين الجهاز المعنية التي كانت في السابق تشكل عقبة. وهذا الوعي أدى إلى تحقيق آثار الزكاة على رفاهية المستحقين، ومن أهم برامج التي تآثر على المستحقين برنامج الزكاة المنتجة، من خلالها يمكن قياس فعالية التوزيع على دخل المستحق وبالتالي قياس على رفاهية مادي وروحياً.

يلاحظ أن تحليل نتائج مؤشر الزكاة الوطني لعام 2018م انعكاساً وتقييماً لأداء إدارة الزكاة الوطنية وتقييم لأوجه القصور التي تحتاج إلى الدعم و مزيداً من التحسين والتطوير، خاصة في المناطق ذات القيم السيئة لمؤشر البعد الجزئي. ولتحقيق إدارة الزكاة الجيدة فلا بد من مؤشرات مناسبة تعرض جودة العمل الزكوية بشكل عام، وبهذا يمكننا اعتبار مؤشر الزكاة الوطني معايير معتمدة لقياس أداء الزكاة الوطن سنويا .

ⁱ بركات، عماد رقيق، استثمار أموال الزكاة في إقتصاد الإسلامي، رسالة ماجستير، جامعة اليرموك 1995م.

ⁱⁱ فرحان، محمد عبد الحميد، مؤسسات الزكاة و تقييم دورها الإقتصادي : دراسة تطبيقية للفترة من 2000-2006م، في بعض الدول الإسلامي(اليمن، السودان، السعودية و الأردن)، أطروحة دكتوراة، جامعة اليرموك، 2008م.

ⁱⁱⁱ الياضي، محمد بن سالم بن عبد الله الدهشلي البهري، نحو صندوق خليجي للزكاة المعوقات والحلول، تقدير إقتصادي إسلامي، رسالة ماجستير بجامعة اليرموك، 2012م .

^{iv} أنجار، عبد الرحمن، تقييم تجربة صندوق الزكاة الجزائري 2003-2009م، رسالة ماجستير، جامعة اليرموك، إربد الأردن، رسالة غير منشورة، 2015م.

^v خديجة، سبتي بنت أوغ داود، تطبيق الزكاة في بروناي دار السلام، رسالة ماجستير بجامعة اليرموك، 2015م

^{vi} فرحة النساء، هدايني، تحليل أداء الهيئة الزكاة الوطنية فرع محافظة البندوغ باستخدام المؤشر الزكاة الوطني، رسالة بكالوريوس بجامعة الحكومية الإسلامية شريف هداية الله بجاكرتا، 2017م.

^{vii} النظرة الزكاة الأندونيسية 2018م، مركز الدراسة الإستراتيجية للهيئة الزكاة الوطنية، ط 1، 2017م. و انظر : موقع الرسمي للهيئة، baznas.go.id.

^{viii} Hamid Algadri, **Dutch Policy Against Islam and Indonesians of Arab Descent in Indonesia**, Jakarta: LP3ES, 1994), hal. 14

^{ix} جود، حياة النفوس، إدارة الزكاة في آتسيه بالنظر القانون، الأكاديمية الإقتصاد الإسلامي بي، 2016م، ص 27.

^x إدارة الزكاة في الأندونيسية ، في النظر التاريخي و القانوني ، شرح مجلة حكم الشرعي و اقتصادي ، معهد العالي الحكومية الإسلامية مالك صالح ، آتشيه ، ط 1 ، رقم 2 ، ص 310 ، يوليو - سبتمبر 2012م.

^{xi} Antje Missbach “ **The Aceh War and The Influence of Christiaan Snouck Hurgronje**” at Arndt Graf & Susane Schroter & Edwin Wieringa Ed. **Aceh : History , Politics and Culture** , Singapore Institute of Southeast Asia Studies, page 61, 2010.

^{xii} علي، محمد داود وحبيبة داود، المؤسسات الإسلامية في الأندونيسية، دار النشر راجا جروفندو- جاكرتا، 1995م، ص 250-251.

^{xiii} زينال، محمد حسبي وأصحابه، النظرة الزكاة الأندونيسية 2018م، مركز الدراسة الإستراتيجية للهيئة الزكاة الوطنية، ط1، 2017م

ISBN : 978-602-51069-2-7

^{xiv} <https://worldzakatforum.org/about.html> ، بداية ، في مرحلة التأسيس، ويتكون أعضاء هذا المنتدى من 9 دول فقط وهي إندونيسيا وماليزيا وقطر والكويت

وتركيا وإندونيسيا والأردن والسودان والمملكة العربية السعودية. ثم زاد عدد أعضائها الى 33 دولة عضو ، بما في ذلك بنغلاديش والبحرين والبوسنة والهرسك وبروناي دار السلام

ومصر والهند وإندونيسيا والأردن والكويت وماليزيا والمغرب ونيجيرو وباكستان وقطر والمملكة العربية السعودية وجنوب إفريقيا والسودان وأوغندا والولايات المتحدة الولايات الأمريكية ،

والمملكة المتحدة ، وتركيا ، وفيتنام ، وأستراليا ، وسريلانكا ، وكازاخستان ، وغانا ، وملديف ، والسنغال ، وليبيريا ، وتوغو ، وبنين ، وسيرا الأسد ، والتي تشير إلى الاهتمام المتزايد

بتسارع حركة الزكاة العالمية التي تزداد قوة. وتهدف في المستقبل تضمين جميع الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي الـ 39 في عضويتها. وآخر لديها أعضاء من المؤسسات مثل

برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP)، و UNICEF ، والبنك الإسلامي للتنمية (IDB)، وبنك إندونيسيا.

^{xv} <https://pid.baznas.go.id/peraturan> /، وأنظر، ن، اونغ نور بدرية، ديناميكية جوانب قانون الزكاة والوقف في إندونيسيا، مجلة الأحكام ، ج 16 ، رقم 2،

2016/7/2م، ص 197-201.

^{xvi} شمس الدين، عامر، وزير الحكم والحقوق الإنساني بجمهورية إندونيسية، اللوائح الحكومية رقم 14 عام 2014م بشأن تنفيذ القانون رقم 23 عام 2011م بشأن إدارة

الزكاة، جريدة جمهورية إندونيسية، 2014م، رقم 38، جاكرتا 2014/2/14م

^{xvii} مؤشر خريطة إمكانية الزكاة، مركز الدراسة الإستراتيجية للهيئة الزكاة الوطنية، جاكرتا، 2019م ، ISBN : 978-602-5708-39-8

^{xviii} <https://baznas.go.id/profil>

^{xix} فتوى مجلس العلماء الأندونيسي، رقم 15 عام 2011م بشأن الجباية والحفظ والتصرف أموال الزكاة، صدرت في جاكرتا، 2011/3/17م.

^{xx} قانون الحكومة الأندونيسية رقم 23 عام 2011م، بشأن الإدارة الزكاة، المادة رقم 28، وأنظر: الجريدة الرسمية لجمهورية إندونيسيا عام 2011م، رقم 115، و ملحق للجريدة

الرسمية لجمهورية إندونيسيا رقم 5255.

^{xxi} النذور، الودعة، الإرث التي ليس لها ورثة، الأضحى، الكفارات، والفدية، الهبة وغيرها.

^{xxii} النظرة اقتصاد الإسلامي الإندونيسي 2011م، مركز البحث العلمي كلية الاقتصاد بجامعة الأندونيسية، جاكرتا.

^{xxiii} المخطط العمل والتنفيذ السنوي لهيئة الزكاة الوطنية 2016م، ص 22-24. و أنظر: النظرة الزكاة الأندونيسية 2019م.

^{xxiv} منح الشهادة العاملين بمعني إجراءات منح شهادة كفاءة للعاملين بطريقة منظمة ومن خلال عقد الإمتحانات المعتمدة حسب المعايير العمل الوطني و الدولي ، التشريعات هيئة

الزكاة الوطنية رقم 2 عام 2018م. وانظر : <https://www.lsp.baznas.go.id/>

^{xxv} سليمان محمد، ضمان المتلفات، ص 56.

²⁶ إبراهيم الدبو، ضمان المنافع، ص 99

²⁷ القرطبي، الجامع لأحكام القرآن، ج 5 ص 256

^{xxviii} القرطبي، الجامع لأحكام القرآن، ج 12 ص 107.

^{xxix} سليم رستم باز، شرح المجلة، ص 426

^{xxx} ابن العربي، أحكام القرآن، ج 2 ص 995، القرطبي، الجامع لأحكام القرآن، ج 8 ص 227

^{xxxi} الصافي، الضمان في الفقه الإسلامي، ص 212.

^{xxxii} حمد بن إسماعيل بن إبراهيم بن المغيرة البخاري(256هـ)، دار السلام للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، السعودية-الرياض، (1440هـ-1999م)، بإشراف ومراجعة صالح بن عبد

العزيز بن محمد بن إبراهيم آل الشيخ، كتاب الوكالة، باب باب إذا أبصر الراعي أو الوكيل شاة تموت، أحمد بن علي بن حجر العسقلاني (852 هـ - 1448م)، فتح الباري بشرح

صحيح البخاري، تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي، المطبعة السلفية ومكتبتها، ج 4 ص 563، حديث رقم (2304)، طبعة دار الريان، 1986م.

^{xxxiii} ابن حجر، فتح الباري، ج 4 ص 563

^{xxxiv} البخاري، صحيح البخاري، كتاب الإحارة باب استئجار الرجل الصالح، ص 175، أنظر: ابن حجر، فتح الباري، ج 4 ص 514، حديث رقم 2260.

^{xxxv} ابن حجر، فتح الباري، ج 4 ص 515.

^{xxxvi} رواد الدارقطني، علي بن عمر (ت 385هـ)، سنن الدارقطني، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى، 1996م، كتاب البيوع، ج 3 ص 36، حديث رقم (2938)، والحديث فيه

يزيد بن عبد الملك بن المغيرة بن نوفل بن الحارث الهاشمي النوفلي، ضعيف، من السادسة، أنظر: أحمد بن علي بن حجر العسقلاني (852 هـ - 1448م) تقريب التقریب، ص

699، ترجمة رقم (7751)، دار ابن حزم، 1999م، وعمرو بن شعيب صدوق؛ أنظر: ابن حجر، تقريب التفرقة ترجمة رقم (5050) ص 492، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، وضعفه ابن قدامة، أنظر: المغني، ج 5 ص 356. وقال الشيخ الألباني: (حسن) انظر حديث رقم: 7518 في صحيح الجامع الصغير.

xxxxvii أحمد الرزقا، شرح القواعد الفقهية، ص 449

xxxxviii فتوى مجلس العلماء الأندونيسي رقم 8 سنة 2011م بشأن العاملين وشروطهم.

xxxxix بانبانج سوديبو- رئيس هيئة الزكاة الوطنية، التعليمات لرئيس الهيئة رقم 64 عام 2019م بشأن المبادئ والمعايير التوجيهية في تفعيل عملية توزيع وتنمية الزكاة في سائر مديريات هيئة الزكاة الوطنية، صدرت بجكرتا، 2019/11/12. <https://pid.baznas.go.id/wp-content/uploads/2019/12/SK-064-Tahun-2019-Pedoman-Pelaksanaan-Pendistribusian-dan-Pendayagunaan-Zakat-di-Lingkungan-BAZNAS.pdf>

xl وتشمل التقييمات التي تم تحديدها حد الكفاية في سبعة (7) أبعاد، وهي: الغذاء، الملابس، المنزل والمرافق المنزلية، العبادة، التعليم، الصحة والنقل. وتستند هذه الأبعاد السبعة إلى تحليل احتياجات المعيشة الحية من منظور المقاصد الشرعية. يتم تحديد قيمة هذه الحد الكفاية عامة لكل أسرة، على افتراض أن متوسط كل أسرة باندونيسيا يتكون من 4 أفراد، أي الزوج والزوجة و 1 (واحد) في مدرسة ابتدائية، و 1 (واحد) طفل في سن المدرسة الثانوية. يستند افتراض متوسط عدد أفراد الأسرة على مسح أجراه المكتب المركزي للإحصاء (BPS) اندونيسيا، بينما يشير تحديد مستوى التعليم إلى قواعد التعليم الإلزامي التي وضعتها الحكومة، نتيجة حساب حد الكفاية عند مركز الدراسات الاستراتيجية بازناس تبين أن قيمة متوسطة لحد الكفاية في إندونيسيا تصل / RP.3,011,142 الأسرة / الشهر، في حين أن لكل الأفراد كان يصل إلى / RP.722,088 فرد / شهر. أنظر مركز الدراسة الإستراتيجية تابعة للهيئة الزكاة الوطنية، حد الكفاية، 9-570803-602-978، ISBN: 2018.

xli كسبة، الأستاذ مصطفى دسوقي، دراسة مقارنة لقوانين الزكاة في الدول الإسلامية، في ندوة: التطبيق المعاصر للزكاة، جامعة الأزهر، 14-16 كانون الأول 1998م، ص 5

xliii هندسة الزكاة الوطنية، تابعة للهيئة الزكاة الوطنية، 9-60260470-6-978، ISBN: 2017، ص 21.

xliii لقيادة الرسمية للمركز الدراسة الإستراتيجية تابعة للهيئة الزكاة الوطنية (بازناس) جمهورية اندونيسيا، ص 1، رقم 25/2018/V/ON/05 مايو 2018م. و انظر: القرارات رئيس بازناس رقم 64 عام 2019م بشأن المبادئ التوجيهية في التوزيع والتنمية لدي الهيئة الزكاة الوطنية، الباب الثالث، الفصل الأول، المادة 3

xliii فتاوى مجلس علماء الأندونيسي رقم 8 عام 2011م

xlv الموظفون الحكومة في وزارة الشؤون الدينية الذين تم تصنيفهم في الهيئة ليكون نائبين عن الحكومة في أداء وظيفتهم بالإشراف والمراقبة.

xlvi قرار مجلس الإستشارة، رقم 2010/XII/BAZNAS-DP/001، بشأن المبادئ التوجيهية للحماية والتصرف أموال الزكاة والإنفاق والصدقة لدي الهيئة الزكاة الوطنية، في جاكارتا 15 ديسمبر 2010م.

xlvii فتوى مجلس علماء الأندونيسي بشأن توزيع الزكاة لمنحة الدراسية رقم Kep- 120/MU/II/1996.

xlviii حوار مباشر مع رئيس إدارة الجباية والتوزيع سيدة حافظه 2019م.

xlix تقرير السنوي تابعة للهيئة الزكاة الوطنية (بازناس)، عام 2016، ص 11-32.

¹ فتاوى مجلس علماء الأندونيسي، رقم 4 عام 2003م، بشأن التصرف أموال الزكاة في شكل العمل المنتج والمصالح العامة، صدرت في جاكارتا، 2/2/1982م.

^{li} الغنيلي، عبد الله بن منصور، نوازل الزكاة دراسة فقهية تأصيلية لمستجدات الزكاة، دار الميمان للنشر والتوزيع، الرياض - المملكة العربية السعودية، القاهرة - جمهورية مصر العربية الطبعة: الأولى، 1430 هـ - 2009 م، ج 1، ص 142-147.

^{lii} قال ابن الأثير: "فالسبيل في الأصل الطريق، ويذكر ويؤث، والتأثير فيها أغلب، وسبيل الله عام يقع على كل عمل خالص سلك به طريقا للتقرب إلى الله تعالى بأداء الفرائض والنوافل وأنواع التطوعات، وإذا أطلق فهو في الغالب وقع على الجهاد حتى صار لكثرة الاستعمال كأنه مقصور عليه". النهاية في غريب الحديث الأثر 338/2، وإن كان إطلاق الاستعمال الأغلب في حق ذلك اللفظ على الجهاد فيه نظر، إلا أنه استعمال كثير شائع، حيث إن ذلك يحتاج لتفصيل كما بين الدكتور القرضاوي في فقه الزكاة 701/2، ما مفاده: أن لفظ سبيل الله قد يطلق ويراد به المعنى العام الشامل لكل أنواع البر والطاعات وسبل الخيرات كقوله تعالى: {الَّذِينَ يُنْفِقُونَ أَمْوَالَهُمْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ ثُمَّ لَا يُتْبِعُونَ مَا أَنْفَقُوا مَتًّا وَلَا أَدَىٰ لَهُمْ أَجْرُهُمْ عِنْدَ رَبِّهِمْ وَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ (262)} [البقرة: 262]، فذكر المن والأذى دال على أنه إنفاق على الفقراء لا على الغزاة. وقوله تعالى: {وَالَّذِينَ يَكْتُمُونَ الذَّهَبَ وَالْفِضَّةَ وَلَا يُنْفِقُونَهَا فِي سَبِيلِ اللَّهِ فَبَشِّرْهُمْ بِعَذَابٍ أَلِيمٍ (34)} [التوبة: 34]، فالمراد المعنى الأعم لئلا يكون المنفق مالمه على الفقراء واليتامى وابن السبيل من الكانزين المستحقين للعذاب. وقد يطلق ويراد به المعنى الخاص: وهو نصره دين الله، ويميز هذا المعنى عن سابقه وروده بعد الجهاد والقتال، كقوله: {وَقَاتِلُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ} [البقرة: 244]، {وَجَاهِدُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ} [البقرة: 218]، ومثل ذلك قوله تعالى: {وَأَعِدُوا لَهُمْ مَا اسْتَطَعْتُمْ مِنْ قُوَّةٍ وَمِنْ رِبَاطِ الْحَيْلِ تُرْهِبُونَ بِهِ عَدُوَّ اللَّهِ وَعَدُوَّكُمْ وَآخَرِينَ مِنْ دُونِهِمْ لَا تَعْلَمُونَهُمُ اللَّهُ يَعْلَمُهُمْ وَمَا تُنْفِقُوا مِنْ شَيْءٍ فِي سَبِيلِ اللَّهِ يُوَفَّ إِلَيْكُمْ وَأَنْتُمْ لَا تُظْلَمُونَ (60)} [الأنفال: 60]، فالسياق دال على أن المراد هو نعمة دين الله وأوليائه.

وانظر مصرف (وفي سبيل الله بين العموم والخصوص)، (ص 15).

^{liii} أنظر: مشمولات مصرف في سبيل الله بنظرة معاصرة 848/2 ضمن أبحاث فقهية في قضايا الزكاة المعاصرة، فقد أجرى الدكتور عمر الأشقر في هذا البحث دراسة لاستقراء نصوص الكتاب والسنة الوارد فيها اللفظ محل البحث في الموضوع المشار إليه: "وقد أظهرت الدراسة التي أجريناها على جميع النصوص التي ورد فيها لفظ في سبيل الله في القرآن وعلى جملة من أحاديث الرسول - صلى الله عليه وسلم - صحة استقراء جمهور العلماء الذين قصرنا مصرف في سبيل الله في آية الزكاة على الجهاد، لأن لفظ في سبيل الله إذا أطلق في مصطلح الكتاب والسنة يراد به الجهاد". إلى قوله: "وقد أوردنا ثلاثين حديثاً من غير الأحاديث التي اقتصرت بها في سبيل الله بالقتال والجهاد، ورأينا أن جميع هذه الأحاديث أريد بلفظ في سبيل الله فيها الجهاد والقتال. ولكن ينبغي أن يعلم أن دائرة الجهاد لا تقتصر على القتال فحسب، بل تشمل كل مجالات الصراع بين المسلمين والكفار على النحو الذي بيناه فيما سلف". وينظر: للاستزادة في دراسة نصوص في سبيل الله في الكتاب والسنة: مصرف وفي سبيل الله بين العموم والخصوص (ص 15).

^{liii} قال ابن العربي في أحكام القرآن 533/2: "قال مالك: سبيل الله كثيرة، ولكي لا أعلم خلافاً في أن المراد بسبيل الله هاهنا الغزو من جملة سبيل الله، إلا ما يؤثر عن أحمد وإسحاق فإنهما قالوا: إنه الحج. والذي يصح عندي من قولهما أن الحج من جملة السبيل مع الغزو". قال ابن قدامة في المغني 326/9: "هذا الصنف السابع من أهل الزكاة، ولا

- خلاف في استحقاقهم، وبقاء حكمهم، ولا خلاف في أتم الغزاة في سبيل الله؛ لأن سبيل الله عند الإطلاق هو الغزو." ^{lv}
- رواه أبو داود، كتاب المناسك، باب العمرة برقم: (1988)، ورواه أحمد برقم: (27151) (6/375)، قال الزيلعي في نصب الراية (2/285) حديث (34) قال: "ورواه أحمد في مسنده ومن طريقه الحاكم في المستدرک، وقال: صحيح على شرط مسلم، وفيه نظر، فإن فيه رجلاً مجهولاً، وإبراهيم بن مهاجر متكلم فيه". قال في عون المعبود 323/5: "الحديث أم معقل طرق وأسانيد، ولا يخلو من الاضطراب في المتن والإسناد."
- ^{lvi}القرار الرابع بشأن جمع وتقسيم الزكاة والعشر في باكستان في الدورة الثامنة من العدد 3 (ص 211)، قرار. (4)
- ^{lvii}رواه أبو داود، كتاب المناسك، باب العمرة برقم: (1988)، ورواه أحمد برقم: (27151) (6/375)، قال الزيلعي في نصب الراية (2/285) حديث (34) قال: "ورواه أحمد في مسنده ومن طريقه الحاكم في المستدرک، وقال: صحيح على شرط مسلم، وفيه نظر، فإن فيه رجلاً مجهولاً، وإبراهيم بن مهاجر متكلم فيه". قال في عون المعبود 323/5: "الحديث أم معقل طرق وأسانيد، ولا يخلو من الاضطراب في المتن والإسناد"
- ^{lviii}سبق تخريجه
- ^{lix}فتاوى وتوصيات ندوات قضايا الزكاة المعاصرة (ص 25).
- ^{lx}السبباني، الوجيز في إقتصادية الزكاة والوقف، ص 78-86
- ^{lxi}فتاوى مجلس علماء الأندونيسي، رقم 14 عام 2011م، بشأن التصرف أموال الزكاة في شكل الأصول الثابتة خاضعة للإدارة، ثبتت في جاكارتا، 17/3/2011م.
- ^{lxii}مذكور في قرار مجلس الفتاوى علماء الأندونيسي رقم 4 سنة 2003م بشأن استخدام أموال الزكاة في المشروع الإستثمارية، ثبت في جاكارتا 2003/11/1م
- ^{lxiii}مراجع السابق
- ^{lxiv}أوانغ، عبدالباري بن، أموال الزكاة بين الاستثمار وعدمه: دراسة تحليلية لبيت المال التابع للشؤون الإسلامية بولاية برسكتوان كوالالمبور من سنة 1991م إلى 1996م، رسالة ماجستير مقدمة إلى قسم الفقه وأصول الفقه بالجامعة الإسلامية العالمية ماليزيا، 1999، ص 88.
- ^{lxv}انظر مجلة المجمع الفقهي عدد 3 ج 1 ص 416 .
- ^{lxvi}فقه الزكاة 634/2
- ^{lxvii}وثيقة مبادئ الأساسية للإشراف الفعال على الزكاة تابعة للهيئة الزكاة الوطنية، 2016م، ص 19.
- ^{lxviii}هندسة الزكاة الوطنية 2019م، ص 51.
- ^{lxix}المجموعة السعودية لأنظمة الزكاة والصدقة والضرائب والطوائع والأوامر والقرارات والمنشورات الصادرة بشأنها". جمع وترتيب سعيد محمد علي آدم، ص 135، ط2. جدة: دار الأصفهاني، (1382هـ).
- ^{lxx}أبحاث وأعمال مؤتمر الزكاة الأول". الكويت: بيت الزكاة، ص 442-443، (1404هـ/1984م).
- ^{lxxi}لائحة الزكاة لسنة، ص 7-8 (1413هـ/1993). الخراطوم: ديوان الزكاة، جمهورية السودان.
- ^{lxxii} <https://peraturan.bpk.go.id/Home/Details/11384>
- ^{lxxiii}الدين، نور، تحليل عقوبات المزيكي عند منع أداء الزكاة من خلال بيت المال، المجلة رسوم، جأ 7 رقم 2، نوفمبر 2019، كلية القانون بجامعة مالك صالح، رقم التسجيل ISSN 2338-4735
- ^{lxxiv}هندسة الزكاة الوطنية 2019م، ص 42.
- ^{lxxv}مؤشر الزكاة الوطنية، مركز الدراسة الإستراتيجية تابعة للهيئة الزكاة الوطنية، 2016م، جاكارتا، ISBN: 978-602-60689-1-0، وأنظر: فرحة النساء، هدايتي، تحليل أداء الهيئة الزكاة الوطنية فرع محافظة البندوغ بالاستخدام المؤشر الزكاة الوطني، رسالة بكالوريوس بجامعة الحكومية الإسلامية شريف هداية الله بجاكارتا، 2017م.
- ^{lxxvi}مركز الدراسة الإستراتيجية للهيئة الزكاة الوطنية، النظرة الزكاة الأندونيسية 2020م، ISBN: 978-602-5708-50-3، ص 47-49.